العمال المصريون في الأردن: تحديات وفرص

ورقة عمل

المؤلفون

دعاء العجارمة، رئيسة قسم الأبحاث (مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين – الأردن)

روان الربيحات، باحثة رئيسية (مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين – الأردن)

داليا حداد، باحثة محللة (مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين – الأردن)

ميسرة الدماغ، باحث (مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين – الأردن)

قائمة المحتويات

المربعات النصية 4

الجداول 4

الأشكال 4

الملخص التنفيذي 5

العوامل وراء الهجرة 5

الهجرة وتأثيراتها في الأُسر 5

العمال الوافدون، ظروف العمل والحقوق 6

مقدمة 7

المهاجرين المصريين في الأردن: نظرة عامة 8

الإطار القانوني للمهاجرين المصريين في الأردن 10

قطاعات العمل 12

العوامل المؤثرة في قرار الهجرة 12

دور الوسطاء 14

أشكال الوسطاء 15

تأثير الهجرة إلى الأردن في هيكل الأسرة 19

دور الأسرة في أثناء فترة الإقامة في الأردن 20

تأثير الهجرة في الأطفال 21

ظروف العمل 23

آلية إدارة الأجور 27

الحق في إجازة للذهاب إلى مصر 28

الحياة الاجتماعية وتجارب عدم المساواة بين العمال المصريين في الأردن 30

حقوق العمال المصريين الوافدين 28

تأثير اللاجئين السوريين في العمال المصريين 33

تأثير جائحة كوفيد-19 في العمال المصريين الوافدين 34

الخاتمة 34

المراجع 38

المربعات النصية، الجداول، والأشكال

المربعات النصية

المربع النصي (1) الوسطاء 14

المربع النصي (2) المساهمات في الضمان الاجتماعي 23

الجداول

الجدول (1) الضمان الاجتماعي 27

الأشكال

الشكل (1) الصناعات التي يعمل بها المشاركون 7

الشكل (2) الجدول الزمني للاتفاقات القانونية بشأن المهاجرين المصريين 11

* تنويه: تمت مراجعة النسخة المترجمة للعربية وإجراء بعض التعديلات عليها مقارنة بالنسخة المنشورة باللغة الإنجليزية، وأي اختلاف بين النسختين يكون بسبب التصحيحات التي تمت أثناء عملية الترجمة. يرجى ملاحظة أن هذه التعديلات لم تؤثر على نتائج وأهداف البحث.

الملخص التنفيذي

تُقدّم هذه الورقة المتعلقة بالعمالة المصرية الوافدة في الأردن نظرة عامة على البيئة الاقتصادية الحالية، والتتبع التاريخي، والإطار القانوني لهجرة العمال المصريين إلى الأردن. واستنادًا إلى المصادر الأولية والثانوية للبحث، تستعرض هذه الورقة عوامل هجرة العمال المصريين الرئيسة، والقضايا والصعوبات التي واجهها العمال المصريون الوافدون في أثناء عملهم، وفي علاقاتهم مع أسرهم، وفي حياتهم الاجتماعية في الأردن. وتهدف هذه الورقة إلى إعطاء فكرة واضحة عن تجربة العمال المصريين الوافدين في الأردن قبل جائحة كورونا (كوفيد–19) وبعدها على صعيد عملهم وأُسَرهم ومجتمعاتهم. كما توفر هذه الورقة قاعدة مرجعية أساسية لصانعي السياسات وللمنظمات المعنيّة بهذا الشأن.

العوامل وراء الهجرة

تجذب الفرص الاقتصادية ومعايير الحياة الجيدة في الأردن العمالَ المصريين، في الوقت الذي تدفعهم فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة إلى مغادرة بلدهم الأصلي. إضافة إلى دور العادات والتقاليد الاجتماعية في الدفع نحو الهجرة.

يعتمد معظم العمال المصريين على أشكال مختلفة، وغالبًا مستويات متعددة، من الوسطاء للحصول على تصريح وعقد عمل في الأردن. وبصورة غير قانونية، يُطلب منهم دفع عمولة للوسطاء قد تصل إلى 4300 دولار أمريكي. هؤلاء الوسطاء قد يكونون أقارب أو أصدقاء العمال المهاجرين، أو أشخاصًا تربطهم علاقات وثيقة مع أصحاب العمل والشركات أنفسهم. في كثير من الأحيان، يوصل الأقاربُ العمالَ المهاجرين بأصحاب العمل والشركات، وهذا أحد أشكال الوساطة. وقد أظهر هذا البحث أن المتاجَرة غير القانونية في العقود وعدد الوسطاء يزيد تكاليف الهجرة، ويضاعف معاناة العمال المهاجرين؛ إذ يُستغل العمال المهاجرون بسبب جهلهم بالوضع في الأردن.

الهجرة وتأثيراتها في الأسر

خلص هذا البحث إلى أن العمال المهاجرين الذكور وزوجاتهم (سواء في مصر أو في الأردن) يؤدون أدوارًا عائلية متعددة؛ إذْ يتحمل العمالُ الذكور المسؤوليات المالية، بينما تؤدي زوجاتهم دورًا منزليًا أكبر. وعلى الرغم من تقاسم الأدوار هذا، يُلاحَظ أن زوجات العمال المصريين اللواتي تمكن من مصاحبة ازواجهن يضطررن في بعض الأحيان إلى أداء كلا الدورين؛ المنزلي والمالي.

إضافة إلى ذلك، تنعكس الهجرة على أطفال العمال المهاجرين سلبيًا وإيجابيًا، حيث يمكن تحسين معايير المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأطفال من خلال هجرة آبائهم، وفي المقابل قد يتعرضون للأذى بسبب غياب آبائهم خلال مراحل تنشئتهم.

العمال الوافدون: ظروف العمل والحقوق

يعمل غالبية العمال المهاجرين المصريين في الزراعة، نظرًا لمعقولية تكلفة تصريح العمل وسهولة استصداره. ومع ذلك، يفضّل المهاجرون المصريون العمل في مجال البناء أو الخدمات، حيث يمكنهم كسب المزيد من المال، مع أنهم لا يمتلكون تصريح عمل إلا لأعمال الزراعة. وقد وجد هذا البحث أن ظروف عمل العمال المهاجرين المصريين غالبًا ما تكون سيئة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن أصحاب العمل في الأردن يعتبرون العمال المصريين أكثر تقبلًا لظروف العمل الصعبة، ومستعدون لقبول أجور أقل.

المقدمة

تبحث هذه الورقة في السياق الاقتصادي والنمط التاريخي والإطار القانوني لهجرة العمال المصريين إلى الأردن. استُخدمت في هذه الورقة تقنيات البحث الأوليّ والثانوي لمدة عام واحد. وقد أُجريت مراجعة مكتبية شاملة لأدبيات الهجرة ذات الصلة بالسياق الأردني، لفهم الوضع الحالي وأي تطور حديث يتعلق بالمهاجرين المصريين في الأردن وتحديد أي ثغرات في الأدبيات. أُجري التحقيق الرئيس باستخدام طرق البحث النوعي، وتحديدًا، استخدمت الدراسة مقابلات معمّقة (IDIs)، ومقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين (KIIs). ولم يستخدم هذا البحث مناقشات المجموعات المركّزة (FGDs) نظرًا لخشية المشاركين من العقوبات القانونية ولن يتحدثوا بحُرّية بحضور الآخرين، عند وجود تحديات في وضعهم القانوني.

أُجريت 45 مقابلة معمّقة مع العمال والعاملات المهاجرين المصريين؛ 30 رجلًا و15 امرأة، من بينهم ثمانية متزوجون من أردنيات. وقد كان أغلب المشاركين متزوجين، ولم يكن من المشاركين الذكور عازبون إلا ثلاثة. قُسّمت عينة الدراسة حسب العمر والجنس، حيث كان 42% من المشاركين ضمن الفئة العمرية ما بين 30 و 39 عامًا. بينما كان 5% فقط من المشاركين ضمن الفئة العمرية ما بين 60 و 69 عامًا. وفيما يتعلق بمستوى تعليم المشاركين ضمن عينة الدراسة، فقد كان 41% من المقابَلين أُمّيّين. يوضح الرسم البياني أدناه (الشكل 1) الصناعات التي يعمل فيها المشاركون. حيث يعمل 22 من إجمالي 45 مشاركًا في قطاع الخدمات، وتحديدًا عمال نظافة. إضافة إلى ذلك، أُجريت 10 مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، حيث استُهدف المسؤولون الحكوميون ذوو الصلة (مثل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية)، والمنظمات غير الحكومية المحلية (مثل تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، ومركز العدل للمساعدة القانونية، ومنظمة العمل الدولية).

الشكل (1). قطاعات العمل التي يعمل بها المشاركون

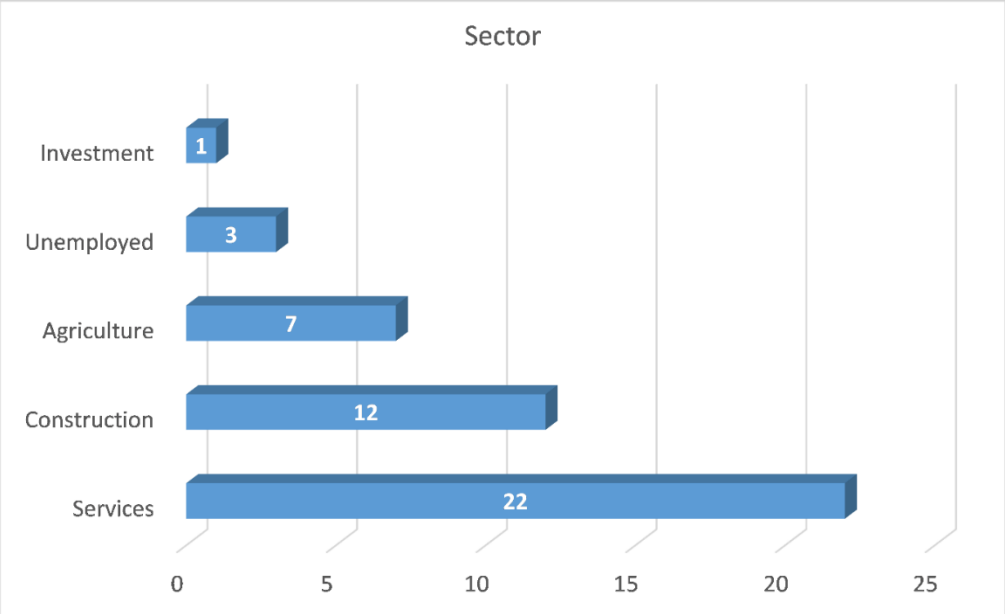

المهاجرون المصريون في الأردن: نظرة عامة

للهجرة دور مهم منذ أمد طويل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر. بدأت هجرة العمال المصريين إلى الدول العربية منذ منتصف السبعينيات، عندما شجّعتهم السلطات على الهجرة (زُهاري، 2020). كان أحد الاعتبارات الأساسية لتشجيع الهجرة، الحاجة إلى إيجاد أسواق للقوى العاملة المصرية المتزايدة، حيث لم يعد سوق العمل المحلي قادرًا على استيعاب العرض المصري للقوى العاملة. ويقع الأردن في المرتبة الثانية، بعد المملكة العربية السعودية، في استضافة أكبر عدد من العمال المصريين المهاجرين.

لدى المصريين تاريخ يمتد إلى 40 عامًا من العمل في الأردن في قطاعات الخدمات والزراعة والإنشاءات. ووفقًا لمقابلة مع مسؤول في وزارة الداخلية، يُقدَّر عدد المصريين في الأردن بحوالي 420,000 عامل، وهم يشكلون النسبة الكبرى من العمال الوافدين. ومع ذلك، تشير وزارة العمل إلى أن العدد الإجمالي للعمال المصريين الذين لم يُوثَّقوا رسميًا أو يشملهم الإحصاء في الأردن أعلى بكثير (الناطور، 2018). ومن ثَمّ تشير بعض التقديرات إلى أن عدد المصريين في الأردن يبلغ 520,000 مصريًا، مع وجود حوالي 320,000 عاملًا بدون تصاريح عمل في قطاعات الخدمات والزراعة والبناء (هارتنت، 2019).

السبب الأكبر وراء التدفق الكبير للعمالة المصرية المهاجرة، هو أن الأردن يوفر فرص عمل ودخل أكثر جاذبية من بعض الدول المجاورة. إن محدودية فرص العمل وسوء الظروف المعيشية في مصر وفرص الحصول على دخل أعلى في الخارج تدفع المصريين إلى البحث عن فرص عمل في مكان آخر غير بلدهم، حتى لو لم تكن تلك الوظائف ذات صلة بتعليمهم أو تخصصاتهم.

بعد الربيع العربي، زاد عدد المهاجرين المصريين إلى الأردن الذين يحملون شهادات تعليمية عليا بشكل واضح، ومع ذلك، لا يزال عدد المهاجرين الذين لديهم قدر أقل من التعليم والخبرة أكبر في تكوين المهاجرين المصريين في الأردن (عبد الفتاح، 2019).

أما التوزيع الجنسي للمصريين في الأردن، فتبلغ نسبة الذكور 82%، أما الإناث فتبلغ نسبتهنّ 18% فقط. معظم المهاجرين المصريين في الأردن هم شباب ذكور من العمال ذوي المهارات المتوسطة، يهاجرون عادةً وحدهم، ويهاجر 3% فقط من المصريين مع عائلاتهم، ويخطط معظم المصريين للعودة إلى بلدهم (CMRS-AUS, 2020). خلال بحثنا، أشار مسؤول في وزارة الداخلية الأردنية إلى أن المرأة المصرية غير مسموح لها حاليًا بدخول الأردن بدون زوجها، ويمكنها الدخول فقط بعد تلبية متطلبات صارمة، وهي ان يكون قد مضى على وجود العامل سنة وثلاثة أشهر، لا يقل دخله عن 494 دولار امريكي ومشترك بالضمان الاجتماعي، وان لا تزيد مدة الدعوة عن ثلاثة اشهر وأن يشمل طلب الدعوة أفراد أسرة العامل فقط وهم الزوجة والوالدين والأبناء الذكور الذين لا تزيد أعمارهم عن (18) عام والإناث غير المتزوجات وكذلك تم استثناء العمال في قطاعات الزراعة والنظافة والتحميل والتنزيل من إمكانية استقدام زوجاتهم وعائلاتهم.، أو يحمل صفة المستثمر. وبالتالي، فإن معظم النساء المصريات اللواتي يذهبن إلى الأردن يفعلن ذلك مع أزواجهن بدلًا من القدوم بمفردهن. وهنا تجدر الإشارة إلى انه حتى لو توفرت الشروط السابقة، يمكن رفض الدعوة من قبل السلطات الأردنية.

مزرعة في وادي الأردن. المصدر: التقطها فريق البحث في مركز المعلومات والبحوث مؤسسة الملك الحسين

توصّل هذا البحث إلى أن المزارعين في الأردن يفضّلون توظيف المصريين بسبب استعدادهم لأداء المهمّات التي تتطلب جهدًا جسديًا والعمل ساعات كثيرة. إضافة إلى إمكان التأخر في دفع مستحقاتهم، وقليل من الأردنيين يعملون في هذا المجال. وفي جميع قطاعات العمل، تعتبر 13 ساعة عمل في اليوم أمر شائع، فيما يبدو أن المصريين هم أحد أكثر الفئات العاملة إجهادًا في الأردن (تمكين، 2014). إذْ يبلغ معدل ضغط العمل 6.26 يومًا في الأسبوع، و 9.49 ساعة في اليوم (عبد الفتاح، 2019).

يعيش معظم المصريين المهاجرين في ظروف سيئة، حيث يشترك العمال في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في شقق صغيرة ومزدحمة، فيما يعيش كثيراً من العمال المصريين في قطاع الزراعة في أكواخ إسمنتية مشتركة في الحقول (الناطور، 2018). يكون العمل مجهدًا جسديًا، لدرجة أن بعض المصريين الذين جاؤوا إلى الأردن بتصاريح عمل للعمل الزراعي "يهربون" إلى قطاعات أخرى، مثل الخدمات أو البناء، حيث يُعتقد أن ظروف العمل أفضل. يدخل معظم عمال البناء المصريين الأردن بدون خبرة سابقة أو تدريب مهني يميزهم على الأردنيين (المنظمة الدولية للعمل، 2017). ومع ذلك، نظرًا لكونهم عمالًا مهاجرين غالبًا ما يأتون وحدهم بصفة أساسية للعمل وكسب المال، فهُم على استعداد لقبول ظروف عمل أقل مما يرتضيه العمال الأردنيون الذين يسنحضرون دومًا منظورًا طويل الأمد، وإلى اكتساب مهنة والموازنة بين الحياة والعمل (عدلي، 2019).

ووفقًا للعمال المهاجرين المُقابَلين، فهم يواجهون تحديات كبيرة؛ فبالرغم من عدم وجود نصوص قانونية صريحة تتعلق بنظام الكفالة في التشريعات الأردنية إلا أن طبيعة العلاقة المنظمة بين العمال المصريين وأصحاب العمل الأردنيين تمنح أصحاب العمل اليد العليا في هذه العلاقة التعاقدية، بل أنه ومن خلال المقابلات استعمل معظم العمال المصريين مصطلح الكفيل للدلة على صاحب العمل الذي قدم العامل بناءً على اسمه. ومن بين سلبيات هذا التنظيم إمكانية مصادرة صاحب العمل جوازات سفرهم رغم أن القانون يمنع ذلك، ومنحهم رواتب منخفضة (حوالي 437 دولارًا أمريكيًا)، واحتجاز الرواتب، وعدم القدرة على تغيير أرباب العمل. طبقًا لهذا النظام، يحتاج العمال المهاجرون إلى إذن من صاحب العمل لتغيير وظائفهم وإنهاء العمل، والدخول إلى البلد المضيف والخروج منه. وقد وثّقت عدة دراسات وأوراق بحثية هذه الانتهاكات أيضًا (تمكين، 2012، LPMAS ، 2016، وعبد الفتاح، 2019).

قبل اشتعال الأزمة في سوريا، كان المصريون أكبر مجتمع للعمالة المهاجرة في الأردن. وقد أدت الضغوط في سوق العمل والتغييرات في نظام تصريح العمل الأردني إلى إضعاف وضع العمالة المصرية أكثر (هارتنت، 2019). ففي الآونة الأخيرة، كثّفت الحكومة الأردنية جهودها لتقييد تدفّق العمالة، وترحيل المصريين الذين ينتهكون شروط تصاريح عملهم؛ مثل العمل لصالح صاحب عمل مختلف، أو في قطاع مختلف عن ذلك المذكور في تصريح العمل. وعلى الرغم من عدم تقديم مسؤولين أردنيين تفسيرات صريحة لذلك النهج، فمن الممكن أن تكون متعلقة بميثاق الأردن، وهو جهد يدعمه المجتمع الدولي لزيادة وصول اللاجئين إلى سوق العمل، كجزء من استجابة جديدة للتهجير طويل الأمد، يركّز على النمو الشامل للّاجئين والبلد

المضيف. يفرض الميثاق على المجتمع الدولي التعهّد بتوفير تجارة وتمويل بشروط ميسّرة للأردن، شريطة أن يوظّف الأردن 200,000 لاجئ سوري رسميًا. وهذا يعني أن الحكومة الأردنية أعطت الأولوية لتوظيف اللاجئين السوريين (جيراسيموس، 2022).

يفضّل العمال المصريون العمل في القطاعات التي لا تتطلب مؤهّلات أكاديمية أو خبرة واسعة. ومع ذلك، فإن خياراتهم ضيقة في القطاعات المسموح للعمال المصريين دخولها وفقًا لما تقرره وزارة العمل الأردنية. على سبيل المثال، كفّت الحكومة الأردنية عن إصدار تصاريح العمل للمصريين بالعمل في بعض القطاعات مثل الإنشاءات، ولكنها ما زالت تصدر تصاريح للعمل في الزراعة. وبينما يفضّل بعض العمال المصريين العمل لصالح شركة أو مطعم للاستقرار والدخل الثابت، يفضل آخرون العمل في قطاع يمكنهم فيه الحصول على دخل أعلى حتى لو كان أقل استقرارًا. علاوة على ذلك، قد يفضّل عمال البناء العمل في قطاع الإنشاءات نظرًا لخبرتهم في هذا القطاع. على الرغم من أن العمل الزراعي صعب، فما يزال القطاع الأكثر قدرة للعمال المصريين للوصول إليه، من حيث توافر التصاريح ومتطلبات الخبرة القليلة، كما أن تصاريح العمل الزراعي أقل كلفة أيضًا. وقد أفاد بعض العمال أن تفضيلات قطاع العمل قد تكون مرتبطة بالمنطقة التي ينحدر منها الأفراد في مصر:

> "احنا الصعايده كل شغلنا بنحب العمل الشاق إنما الشباب بتعون وادي بحري يعني المنصورة، البحيرة، الدهلقيه المنوفية هدول كلهم ما بيحبوا الشغل الشاق بيحبوا مطعم مخبز محلات حلويات".(عامل بناء في الأردن منذ 22 عامًا).

الإطار القانوني للمهاجرين المصريين في الأردن

تسمح المادة 12 من قانون العمل الأردني بتوظيف العمال غير الأردنيين بموافقة وزير العمل شريطة أن يتطلب العمل خبرة وكفاءة غير متوافرة لدى العمال الأردنيين أو كان العدد المتوافر منهم لا يفي بالحاجة. ووفقًا لتعليمات وزير العمل، يُسمح للمصريين بالعمل في قطاعات محددة مثل الزراعة والبناء والخدمات. وقد جرى تعريف ذلك وتنظيمه بصورة أكبر من خلال الاتفاقية الثنائية بين مصر والأردن في مجال العمل والقوى العاملة والهجرة (انظر الشكل رقم 2). جرى توقيع هذه الاتفاقية في عام 1985 بين وزارة القوى العاملة المصرية ووزارة العمل الأردنية. وقد اعتُمدت مذكرة تفاهم لاحقة في عام 2007 لتنظيم دخول العمال المصريين إلى الأردن وفقًا لاحتياجات سوق العمل المحلية ((Turner & Lenner, 2019).

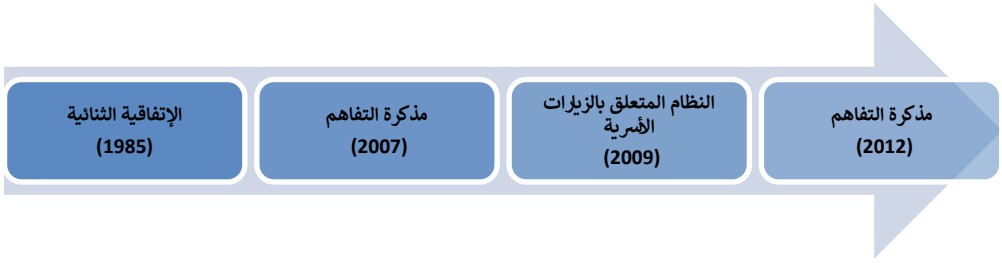

الشكل (2) الجدول الزمني للاتفاقيات القانونية بشأن المهاجرين المصريين

في عام 2006، وُقّعت مذكرة تفاهم إضافية لضمان مزيد من التعاون بشأن اشتراك العمال المهاجرين المصريين إلى الضمان الاجتماعي في الأردن. وفي عام 2009، وضعت الحكومتان مجموعة من الأنظمة لضمان إعادة لم شمل الأسر وترتيب الزيارات إلى الأردن. ووُقّعت آخر مذكرة تفاهم بين الحكومتين في عام 2012. حددت هذه المذكرة أحكامًا لتسهيل عودة العمال المصريين إلى بلادهم عند انتهاء عقودهم وعدم وجود اعتراضات من صاحب العمل، إضافة إلى السماح بدخول العمال المصريين عبر المطارات في الأردن باستخدام نفس الإجراءات المتّبَعة في ميناء نويبع. توصي مذكرة التفاهم مجلس الوزراء الأردني بأن يستفيد العمال المصريون من قرار تحديد الحد الأدنى للأجور، وأن يُمنح العمال المصريون 60 يومًا لتنظيم وضعهم القانوني في حال خالفوا تصريح العمل.

يمكن لحَمَلَة بعض الجنسيات الدخول إلى البلاد بدون تأشيرة، كحَمَلة الجنسية المصرية، ولكن تصريح العمل ساري المفعول، القابل للتجديد سنويًا، متطلب إلزامي لجميع العمال المهاجرين، باستثناء أبناءالأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين. وقد أقر وزير العمل تعليمات تشغيل وتوظيف العمال غير الأردنيين في عام 2012 التي توضح الاجراءات باستقدام العمال المهاجرين إلى الأردن، إضافة إلى الوثائق والأموال التي يجب أن يودعها الكفيل/ صاحب العمل لضمان الامتثال للقانون. كما تركز أيضًا على أن يحصل العمال غير الأردنيين على موافقة صاحب العمل الحالي للانتقال والعمل لدى صاحب عمل آخر. إضافة إلى ذلك، لا يُسمح للعمال المنزليين والزراعيين وعمال المناطق الصناعية بتغيير القطاعات.

قطاعات العمل

كما ذكر سابقا، يعمل العمال المهاجرون المصريون عادةً في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات. ومع ذلك، فإنهم لا يستطيعون التبديل بسهولة بين القطاعات حيث تُصدَر التصاريح لقطاع محدد، ولا يتمكنون من تغيير القطاع إلا بعد مرور عام أو ستة أشهر اعتمادًا على التشريعات المعنية، وبموافقة صاحب العمل الأول، هذا عمليًا يخلق نظام كفالة غير مكتوب. يمكن للعمال المصريين أن يصبحوا عمالًا غير نظاميين إذا عملوا لصالح شخص آخر غير صاحب العمل المحدد في تصريح العمل، إذا لم يكن لديهم تصريح عمل، وإذا عملوا في مكان (محافظة) لم تُذكَر في تصاريح العمل الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك، يتطلب الحصول على موافقة صاحب العمل للعمال لأخذ يوم إجازة. على الرغم من وجود حلول مثل تصريح العمل الحر وهو تصريح غير محدد بصاحب عمل، لكن الحصول عليه مكلف جدًا. حيث تبلغ رسوم التصريح غير

المحدد بصاحب عمل حوالي 1700 دولار أمريكي، بينما تتراوح رسوم التصاريح الأخرى من 500 إلى 700 دولار أمريكي. بعبارة أخرى، فإن إمكانية الوصول إلى تصاريح العمل المقيدة ابسط واقل تكلفة.

العوامل المؤثرة في قرار الهجرة

أحد أهم الأسباب التي تؤثر في قرار الهجرة، الوضع الاقتصادي الصعب في مصر؛ حيث يخطط معظم العمال لكسب المال ثم العودة إلى الوطن.

"كله عشان الفلوس.. بالنسبة لي بلدي هو مكان أكون فيه، بس أنا مضطر أسافر عشان عندي عيال وعايز أغير حياتي، بس مقدرش أعمل دا في مصر لانه مفيش فرص... عشان كدا أنا مضطرّ للبحث عن وسيلة لـ... زي ما انتوا عارفين، الأسباب العادية الي يعرفها كل الناس". (عامل بناء في الأردن منذ 20 عامًا).

غالبية العمال الذكور المشمولين في هذه الدراسة جاؤوا إلى الأردن لتحسين مستوى حياتهم وحياة عائلاتهم. وقد روى معظم المهاجرين قصصًا عن الظروف الاقتصادية السيئة. وذكر العديد من المهاجرين قصصًا مشابهة لهذه القصة:

"أكيد السفر يبقى ليه هدف لانو ما فيش هدف بلا من الغربة كلها خليك وسط عيالك انا بس ما حبيتش يعني اتغرب عشان خاطر بيتي وعيالي عشان ما امدش ايدي لحدا، ابن عمك لو أعطاك مية الف جنيه هيسيبها ليك؟ لأ طبعا تاني يوم هيجي يطالبك بيها.. طالما بيا الصحة والعافية اشتغل واعمل الي اقدر عليه واستر بيتي وعيالي وساتر نفسي والحمد الله"(عامل نظافة في مستشفى، يعمل في الأردن منذ 5 سنوات)

أحيانًا يهاجر الناس بحثًا عن الأمان والاستقرار في بلد آخر. أحد المشاركين أفاد أنه قد غادر بلاده هربًا من المشاكل بين أقاربه.

"كان في مشاكل بيني وبين نسايبي وبين أهلي وانا قلت احب ايه اهاجر واسيب البلد يمكن خير وجات خير والحمدالله". (عامل نظافة في شركة خدمات، يعمل في الأردن منذ 15 عامًا)

مع مرور الوقت، أصبحت الهجرة للعمل بمثابة جزء من العادات والتقاليد. حيث أصبحت جزءًا من ثقافة المجتمع المحلي الذي يعيش في الصعيد وبعض ضواحي مصر على وجه الخصوص.

"والله أنا اتغرب كعادات وتقاليد. الصعيد كله عامةً توشف ولد فلان راح للكويت راح للسعودية.. أنا جاني عقد عمل على الأردن فرحت كتتر وقلت الحمدلله .. عنا حاجة بالعيلة الأب بسافر والي بعديه يسافر والي بعديه هيسافر"(عامل زراعي منذ 20 عامًا)

على مستوى المجتمع، تنظر عائلة المهاجر لابنها المهاجر عادةً على أنه ذو وضع جيد، فيزيد من جاذبية العمل في الخارج. يمكن أن يُفهَم ضمنيًا أن العامل قد يرغب في إخفاء جزء من الحقيقة بشأن عبء العمل اليومي وظروف العمل، مما يزيد من مستوى الاحترام الذي يتمتع به في محيطه. كما أن العمال لا يكونون مدركين تمامًا للوضع في الأردن قبل اختيارهم الهجرة. يختار المهاجرون الأردن بسبب التشابه الثقافي واللغة المشتركة. ونظرًا لقرب الأردن من مصر، يكون السفر إلى الأردن باستخدام العَبّارات غير مكلف ماليًا. كما أن قيمة الدينار الأردني مقارنةً بالجنيه المصري مرتفعة، بالإضافة إلى الليونة في المعاملة مع الاقتصاد غير الرسمي. وقد أصبح هذا الأخير، وهو العمل غير الرسمي أكثر صرامة في السنوات الأخيرة، ومع ذلك، ما زال بقدرة المهاجرين العمل في أكثر من وظيفة، وبالتالي كسب المزيد من المال. قيل إن العوامل السياسية والسياسات المؤثرة في الهجرة من أجل العمل نادرة، ومع ذلك، يجدر الإشارة إلى أنه بسبب العوامل السياسية والإجراءات المتبعة تحديدًا تمكّن المصريين من دخول الأردن بدون تأشيرة، وهذا يسهل في النهاية عملية الهجرة. إضافة إلى ذلك، لا يسري عليهم قانون الإقامة، مع أنهم بحاجة إلى تصريح عمل.

> إذا كنا نرغب في الحديث عن العمال المصريين، فإن للعامل المصري وضعًا خاصًا، حيث يحمل جنسية غير مقيّدة، مما يعني أنه يستطيع دخول الأردن والإقامة فيها بدون تصريح إقامة بسبب وجود معاملة بالمثل متبادلة بين الأردن ومصر، كما أنه لا يدفع للحصول على الإقامة. ولكن إذا كان يرغب في العمل، فيجب عليه الحصول على تصريح. (مسؤول في منظمة غير حكومية تقدم مساعدة قانونية)

النساء المهاجرات اللواتي شملتهنّ هذه الدراسة قدمن أسبابًا مختلفة لهجرتهن. السبب الرئيس كان الزواج من رجال أردنيين أو رجال مصريين يعملون في الأردن. أفادت معظم النساء أنهنّ جئن إلى الأردن لبدء حياة جديدة ومستقرة. وقد ذكرت بعض النساء المشاركات أنهنّ هاجرن مع أزواجهن لتقليل التكلفة التي يتحملها أزواجهن. بينما هاجرت إحدى النساء إلى الأردن لأنها تعرضت لسوء المعاملة من زوجة أبيها وقررت مغادرة مصر؛ إذ اعتقدت أن الزواج هو الحل الوحيد لها لتحظى بحياة مختلفة.

دور الوسطاء

غالبية العمال المصريين في الأردن دفعوا مبلغًا كبيرًا من المال وصل حتى 4300 دولار للقدوم إلى الأردن. يُطلق على هذا المبلغ "سعر العقد" وعلى الرغم من أن هذا الإجراء غير موجود في القانون، فهو في الواقع جزء من ظاهرة غير قانونية ومنتشرة لتجارة تصاريح العمل تضع العمال المهاجرين في وضع غير مستقر. يأخذ هذا الاجراء عدة أشكال إلا أنها غالباً ما تضم صاحب العمل الأردني الذي يستطيع أن يتقدم من خلال وزارة العمل بطلب استقدام عمال مصريين، والوسيط المصري الذي يزود صاحب العمل الأردني بأسماء أشخاص مصريين يسعون للعمل في الأردن. يمكن للعامل المهاجر المصري دخول الأردن بمجرد إصدار عقد العمل. قد يكون هناك أطراف أخرى تشارك في العملية بين الطرفين الرئيسيين؛ فبعضهم قد يحصل على جزء من العمولة، بينما لا يحصل البعض الآخر على ذلك لأنهم يقدمون خدمة لصديق أو قريب.

المربع النصي(1) الوسطاء

لا يتّبع الوسطاء آلية محددة، في كثير من الأحيان يكون الوسيط للعامل الواحد عدة أشخاص ضمن شبكة علاقاتهم الاجتماعية إضافةً إلى السماسرة الآخرين. يمكن تسميتها ب"سلسة الوسطاء"، وكلما زاد عدد الأشخاص المشاركين زاد سعر العقد.
وفي أحيان أخرى لا يستفيد الوسيط المباشر والذي عادةً ما يكون أحد أفراد العائلة من هذه العملية بل على العكس يقوم بالمساعدة لتوفير المبلغ.

تتم عملية التجارة من خلال وسطاء أو وكلاء، يُعرفون بالسمسار. يُعتبر السمسار رابطًا بين صاحب العمل والعامل. عادةً ما يقوم صاحب العمل بالتوافق مع الوسيط أو السمسار بأن يقوم العامل الذي يريد القدوم إلى الأردن بدفع "ثمن العقد" إلى صاحب العمل دون أن يعمل لديه. وهذا يخلق مشكلة حين يصل العامل، لأنه فعليًا ليس موظفًا لدى صاحب العمل المسجَّل في عقد العمل. فينتهي الأمر بالعامل وحيدًا يبحث عن وظيفة مختلفة، وهذا مخالف للقانون. عادةً ما يدفع العامل ما بين 3,500 دولار إلى 4,300 دولار للوسيط، مع أن الرسوم الفعلية تتراوح بين 500 دولار إلى 700 دولار تبعًا للقطاع.

كثير من العمال القادمين مباشرةً من مصر يفتقرون إلى الوعي حول عملية الحصول على تصريح العمل. يجري إقناعهم أنهم سيحصلون على تصريح يسمح لهم بالعمل في جميع القطاعات، وأن لهم الحرية في العمل في أي مكان يرغبون به، مع أن الواقع هو أن تغيير القطاع يُلغي تصريحهم، ويعدّ سببًا لإبعادهم إلى مصر.

"... بس انا مضطر انا مضطر بدي اسافر لهدف معين انت فهمت كيف يعني في ناس في الآونة الاخيرة هون ببيعو ذهب مراتو ولو مثلا بلا مؤاخذة عنده بهايم ومواشي ببيعهم عشان ييجي هون لان هناك مش موفية معه من ايش مصاريف البيت ثقلت عليه ولاده كبروا والمصاريف كثرت ومش قادر يعمل ويشتغل هناك مش قادر يلحق عليهم فهو بتجه الاتجاه هاد بده يدفع اللي وراه واللي قدامه عشان يسافر عشان يأمن مستقبله..".(عامل مصري في قطاع الخدمات في العاصمة عمّان.)

علاوةً على ذلك، بعد دفع تكاليف تصريح العمل، يغدو العمال المصريون المهاجرون غالبًا مدينين، ويضطرون للبقاء في الأردن لتعويض تلك الخسارة. يمكن اعتبار هذا النوع من الاستغلال شكلًا من أشكال الاتجار بالبشر.

"هذا يضطر العمال المصريين لاقتراض المال ورهن أراضيهم... إلخ من أجل القدوم إلى الأردن. يجب أن تُفرض رقابة أكثر صرامة، لأن ظروف عمل العمال المهاجرين قد تكون مشابهة للاتّجار بالبشر". (مسؤول في المركز الوطني لحقوق الإنسان).

صحيح أن العملية معقّدة، ولكن غالبًا ما تنتهي العلاقة بين وسيط تصريح العمل (صاحب العمل الأردني) والعامل عندما يحصل الوسيط على تكاليف إصدار التصريح والعقد. غالبًا ما يكون اتفاق شفهي مع العمال للتواصل مع الوسيط في حال

مواجهتهم أي مشكلة. لكن الذي يحصل أن الوسطاء يتخلّون عن العمال الذين جرى تشغيلهم عند دخولهم إلى الأردن. يمكن أن تستمر العلاقة بعد انتهاء تصريح العمل، ومع ذلك، عند حدوث ذلك، يفرض الوسطاء رسومًا مضاعفة لتجديد تصريح العمل. في معظم الحالات، يمنح الوسيط العامل إذنًا للعمل لصالح صاحب عمل أردني جديد، وبذلك تنتهي العلاقة نهائيًا.

أشكال الوسطاء

غالبية المشاركين في البحث، باستثناء خمسة منهم، دخلوا الأردن عن طريق وسطاء. ومع ذلك، جاء ثلاثة من العمال بطريقة رسمية إلى الأردن من خلال الشركات ذات الصلة، حيث عملوا جميعًا في شركات خدمات الدعم التي تقدم خدمات تنظيف لمستشفيات كبرى في عمان. ووفقًا للمقابلات مع العمال المصريين، فإن الوسطاء لديهم أشكال مختلفة في سوق العمل في الأردن، ويمكن تقسيمهم استنادًا إلى شكل وطريقة التوظيف. وقد أفاد خمسة عشر من المشاركين أن الوسطاء الذين ساعدوهم في القدوم إلى الأردن كانوا من الأقارب أو المعارف (مثل الآباء، الأشقاء أو الأصدقاء)

في حين أفاد تسعة من المشاركين أن الوسطاء هم وسطاء أردنيون ومصريون يبيعون العقود، على الرغم من عدم وجود إطار تشريعي رسمي يحكم أنشطة توظيف العمال المصريين المهاجرين، ذكر اثنان من المشاركين أنهما استفادا من مكاتب السفر التي تستهدف العمال وتصدر عقود عمل لهم في مصر لمساعدتهم في القدوم إلى الأردن. كما أدّت مكاتب السفر دور الوسطاء، وباعت عقود عمل للعمال. وفي حين أفاد سبعة عشر مشاركًا أن الوسيط عادةً ما يكون أحد الأقارب أو الأصدقاء، أحيانًا قد لا يكون هذا الشخص هو نفسه الذي يتواصل مع أصحاب العمل الأردنيين ويبحث عن كفيل؛ إذْ غالبًا ما يتواصلون مع شخص آخر "الوسيط"، الذي عادةً ما يعرف أصحاب العمل جيدًا ولديه اتصال مباشر بهم، ويشار إليهم أحيانًا بـ "تجار العقود".

لا يمكن تحديد أدوار الوسطاء بوضوح، حيث تعتمد على شكل الوسيط، طبيعة العلاقة معه، ودرجة رغبته في المساعدة. يقوم الوسيط من شبكة الأقارب والمعارف عادةً بأنشطة مختلفة قبل توظيف العامل. تشمل هذه الأنشطة تأمين العمل، إعداد العقد، ومساعدة العامل في تأمين مبلغ العقد. بعد الوصول، يشمل دور الوسيط استقبال العامل وتوجيهه، ومشاركة السكن معه. هذا النوع من الوسطاء عادةً ما يكون صديقًا، أو قريبًا، أو جزءًا من نفس العائلة. ومع ذلك، إذا كان السمسار والوسيط هو نفس الشخص، فإن دوره يقتصر على إعداد العقد وبيعه للشخص الراغب في العمل، حيث ينتهي دوره عند هذه المرحلة بعد تحصيل سعر العقد أو جزء منه.

معظم العمال يعتقدون أن تأثير الوسطاء يعتمد على نوعهم. إذا كان الوسيط أحد أقارب العامل، أي ضمن شبكته الاجتماعية المقرّبة، فمن المرجح أن يكون له تأثير إيجابي. ويشمل ذلك تقديم المشورة للعامل المعني لاتخاذ قرار بالقدوم أو عدم القدوم للعمل في الأردن والبحث عن فرصة عمل له، ومساعدته قدر الإمكان في تأمين مبلغ العقد، وتقديم الدعم الاجتماعي بعد وصول العامل. ويشعر بعض العمال أن درجة القرابة أو المعرفة عادةً ما تحدد العمولة التي يجب دفعها، والمعروفة أيضًا باسم سعر العقد. إذا كان العامل المعني قريبًا للوسيط، فإن الوسيط يتلقى عمولة أقل. وبالعادة، لا يكون هؤلاء الوسطاء اللاعبين الرئيسين في العملية؛ حيث يتلقى صاحب العمل الذي يصدر تصريح العمل الجزء الأكبر من العمولة.

على الرغم من أن الوسطاء يلعبون دورًا رئيسًا في عملية التوظيف حاليًا، فإن غالبية المشاركين أفادوا أن تأثير الوسطاء سلبي في المقام الأول، حيث يستغلون حاجة الوافدين للعمل، فيزيدون سعر العقد بمقدار يصل إلى الضعف من خلال المتاجرة في العقود. بينما يعتقد عدد قليل من العمال أن السمسار (تاجر العقود) يستحق المبلغ الإضافي المدفوع لقاء الخدمة التي قدمها، بالمقابل يعتقد معظمهم أن السمسار يستغلّهم وينتهك حقوقهم لحاجتهم إلى العمل. في جميع الأحوال، يتحمل العمال المصريون أعباء مالية غير قانونية، وقد يُضطرون لبيع ذهب زوجاتهم وممتلكاتهم الخاصة مثل الماشية وقطع الأراضي لكي يتمكنوا من إيجاد فرصة عمل في الأردن.

" في ناس كثير بتقع فين بتقع في الفخ بتقع في هذه المشكلة والله يعني كل اللي بيجي على عماه زي ما تقول بيوقع واللي ويكون مثلا محتاج وغصبن عنه بده يعيش بده يتداين ويدفع بقلك بحسن من وضعي بالغربة وكزا بس الغربة ما بقت زي اول"(عامل في قطاع البناء).

يُعتقد أن تجارة العقود أحد أكثر المشاكل أهمية التي يواجهها العمال المصريون، حيث يلعب الوسطاء دورًا رئيسًا في مثل هذه التجارة. وعلى الرغم من أن الوسطاء يتقاضون عمولة عالية، يحتال بعضهم على الباحثين عن عمل. وقد تعرض عاملان ممن قابلناهم للاحتيال عندما وعدهما الوسطاء، وهما مكتب سفر مصري ووسيط أردني، بتوفير عقود عمل لهما، لكنهما اختفيا وتوقّفا عن الرد على مكالمات العامليَن.

" مرة واحد اردني ضحك علي ب 200 دينار كنت عايز اجيب عقد لصاحبي وكل يوم يقولي بكرة بعده بكره بعده وراحت الفلوس وبطل يرد عالتلفون" (عامل في شركة خدمات، يعمل في الأردن منذ 15 عامًا).

إضافة إلى ذلك، أفاد أربعة مشاركين أنهم صُدموا من ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم توفر فرص العمل، خاصة في القطاع الزراعي، حيث باعوا ممتلكاتهم واضطروا لاقتراض المال من معارفهم. ومن المُلاحَظ أن التجارة بالعقود تشيع أكثر شيء في القطاع الزراعي لسهولة الحصول عليها وقلة تكلفتها مقارنة بتصاريح العمل في قطاعات أخرى.

"أنا مضطر بدي أسافر لهدف معين فاهم كيف؟ يعني في ناس في الآونة الأخيرة ببيعوا ذهب زوجاتهم ولو مثلاً لا مؤاخذة عنده بهايم ومواشي ببيعهم عشان ييجي هون لأنه هناك مش موفية معه من مصاريف البيت الي ثقلت عليه فبهاجروا عشان تحسين وضعهم الاقتصادي" (عامل تنظيف في شركة خدمات، يعمل في الأردن منذ 14 عامًا).

وقد قال عامل زراعي، عمل في الأردن سابقًا وكان قد عاد إلى الأردن منذ أقل من عام حين أجريت المقابلة معه:

" شباب كتير اجت وندمت وشباب كتير اجت قعدت 20 يوم و40 يوم وروحت/ دول اجوا بعقودات الي جايين بعقودات الوضع كان صعب عليهم يعني انتِ وجاي ألفين ونص وقعد أول ما اجا قعد شهرين بالسكن قاعد مفيش شغل أو قعد 40 يوم أو قعد أكتر أو أقل مفيش شغل مش لاقي شغل وعليه ألفين ونص غير مصاريفه هو شو بده يسووي يعني؟ تخانق ونزل في ناس كتير نزلتي حاجة تبقى قدامهم"

تكمن المشكلة في أن العامل الذي يرغب في القدوم إلى الأردن يضلله الوسيط في كثير من الأحيان، حيث يجري إقناع العامل أن بإمكانه تعويض نفقات السفر وثمن العقد فور بدء عمله في الأردن. وخلص بعض المشاركين إلى أنهم لا يشجعون العمّال على القدوم إلى الأردن بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة ونقص فرص العمل الحقيقية. يحظى السماسرة بصورة سلبية، حيث تنطوي السمسرة في كثير من الأحيان على الاحتيال والمتاجرة بتصاريح العمل. وأوضح بعض العمال أنهم لا يستطيعون أن يكون لهم مثل هذا الدور لأنه ينطوي على الخداع والاحتيال في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. ويرون أن لا أحد يجدر أن يشجع العمال على القدوم إلى الأردن بنقل أكاذيب عن الواقع، كما يرون أن هذا العمل جزء من تجارة غير مقبولة.

وعلاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن معظم العمال المصريين الذين قضوا أكثر من 15 عامًا عاملين في الأردن لم يحتاجوا إلى وسيط لتسهيل الإجراءات الرسمية للعمل وتنظيم عملية وصولهم؛ إذْ كانوا يعتمدون على طلب المساعدة من أحد أصدقائهم للعثور على منزل وتنظيم شؤونهم في الأردن. لكن الأوضاع تغيرت في عام 2009، عندما أقرت الحكومة سياسة توجب على العمال المصريين حيازة تصريح عمل وعقد عمل قبل دخول الأردن. جاء عامل واحد فقط إلى الأردن عن طريق وكالة سفر. من ناحية أخرى، اعتمد معظم العمال الذين قضوا أقل من 10 سنوات في الأردن على وسيط لمساعدتهم في العثور على فرصة عمل وتسهيل عملية وصولهم.

> "في ديك الأيام مكنش في وسطاء الي عايز يسافر عالأردن يسافر الي عايز يسافر عالعراق يسافر مكنش في وسطاء فمكنش في مانع/ كان في تصاريح عمل بس مش ملزم كنت اطلع التصريح بعشر دنانسر ممكن صاحب العمل يطلعها مكنش في تدقيق زي أول" عامل متقاعد في قطاع المطاعم منذ 41 عام.

لم تختلف تجارب العمال في القطاعات المستهدفة في هذه الدراسة (الزراعة والخدمات والإنشاءات) فيما يتعلق بعلاقتهم مع الوسطاء والسماسرة. ومع ذلك، نلاحظ أن العمال في القطاع الزراعي أكثر عُرضة للتجاوزات، حيث أن الحصول على تصاريح العمل أكثر سهولة في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى. ومع ذلك، أظهرت نتائج المقابلات أن غالبية العمال في مختلف القطاعات يواجهون المشاكل نفس فيما يتعلق بالوسطاء. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى حقيقة أن العمال في القطاعات الأخرى يعملون بصورة غير قانونية حيث يحملون تصريحًا زراعيًا، ولكنهم يعملون في قطاعات أخرى، خاصة القطاع الخدمي.

تتعقد الأمور أكثر إذا كانت الشركات الخدمية التي يعمل فيها العمال المصريون المهاجرون تواجه تحديات قانونية بسبب عدم اتباع التشريعات المعنية. في هذه الحالة، لا يمكن لهذه الشركات الحصول على تصاريح عمل لعمالها، لذلك يضطر العمال للبحث عن كفلاء خارجيين، وهذا ينطوي على دفع مبالغ إضافية للسماسرة والكفلاء الوهميين. لتوضيح الأمر أكثر، أفاد بعض العمال في شركة خدمات الدعم اللوجستي التي تعمل في مستشفى في عمان أنهم اضطروا للبحث عن كفيل خارجي، حيث لم توفر لهم الشركة تصاريح عمل، وهذا كبّدهم دفع مبالغ إضافية للوسيط والكفيل.

"خلي مثلا يعني الشركة ما قدرت تعمل تصريح مهو حأضطر أطلع لمين للتجار بدك تمشي قانوني بدك تنزل إجازة لا زم يكون معك تصريح .. التاجر بياخد منك 100 دينار "1400 دولار أمريكي" على التصريح وفي نفس الوقت بتضلك شغال مخالف" (عامل مراسل في شركة خدمات، يعمل في الأردن منذ 11 سنة.)

لم تتعامل أي من النساء المصريات الـ15 اللواتي جرت مقابلتهن مع الوسطاء. وذلك لأنهن لا يأتين بمفردهن إلى الأردن كما سلف ذكره، فغالبًا ما يكنّ متزوجات من أردنيين أو يأتين مع أزواجهن المصريين العاملين في الأردن. وقد أفادت النساء اللواتي تمت مقابلتهن أن أزواجهن نادرًا ما يتحدثون عن تفاصيل العمل. ومع ذلك، أفادت بعضهن أنّ لديهن معرفة أساسية حول دور الوسطاء والمبالغ الإضافية التي يدفعها العامل للحصول على تصريح عمل. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار التصاريح وعقود العمل لا يُعزى حصرًا إلى الوسطاء. عادةً ما يكون الكفيل أو صاحب العمل هو من يرفع السعر ويطلب مبالغ أكبر من المبالغ المعلنة رسميًا، والتي قد تصل إلى ثلاثة أضعاف المبلغ المنصوص عليه وقد تبلغ 4300 دولار أمريكي. هذه النقطة ستُعرض مفصَّلة في قسم ظروف العمل.

تأثير الهجرة إلى الأردن على هيكل الأسرة

توفر البيانات المجموعة خلال مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسين سيناريوهات متنوعة حول وضع العائلة للعمال المصريين في الأردن. فمن جهة يبدو أن المهاجرين المصريين يمكنهم إحضار عائلاتهم إلى الأردن، بشرط أن تصل أجورهم إلى مبلغ معين، وأن يكون لديهم اشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعي، وهي الجهة الوحيدة في الأردن التي توفر الحماية الاجتماعية من خلال مساهمات من الموظفين وأصحاب العمل. ومع ذلك، حتى إذا تم استيفاء هذه الشروط، فإن الحصول على الموافقة لإحضار العائلة ليس مضمونًا. علاوة على ذلك، لا يمكن للعمال شمل عائلاتهم ضمن إقاماتهم، حيث تحتاج العائلات إلى موافقة من وزارة الداخلية لدخول الأردن، وبعد ذلك تكون الحاجة إلى تصريح عمل منفصل إذا كان يرغب أحد أفراد العائلة البالغين في العمل. وقد أكد رئيس جمعية متخصصة في العلاقات بين مصر والأردن أن:

"حاليًا، إذا كنت ترغب في جلب زوجتك، يجب أن يكون لديك راتب معين (لا يقل عن 494 دولارًا أمريكيًا)، واشتراك في الضمان الاجتماعي، ولديك عقد إيجار. لا يمكن للعامل أن يستوفي كل هذه المتطلبات".

لذا، من غير المفاجئ أن يترك الغالبية العظمى من العمال الذكور عائلاتهم في مصر حتى يعودوا هم في النهاية، بحسب ما أفاد مدير منظمة غير حكومية للمساعدة القانونية:

"من حيث المجتمع لا تأثير، لأنه لا توجد عائلات كبيرة، فقط رجال يعملون، لذا تكون تأثيراتهم محدودة".

ويرجع ذلك إلى أن تكاليف المعيشة والرعاية الصحية في مصر أقل بكثير، لذا يأتي العمال وحدهم لكسب المال في الأردن، ثم يرسلونها إلى عائلاتهم. يتواصل الرجال المصريون في الأردن مع عائلاتهم في مصر عبر الإنترنت، بما في ذلك المكالمات المجانية. ومع ذلك، كانت الزيارات إلى الوطن نادرة وفقًا للأشخاص المُقابَلين، حيث تكون الزيارات في المتوسط كل ثلاث أو أربع سنوات. ومن المرجح أن يضعف ذلك الروابط العائلية، ويخلّف تأثيرات اجتماعية سلبية.

دور الأسرة في أثناء فترة الإقامة في الأردن

وجدت هذه الدراسة أن أدوار المهاجرين، الذكور والإناث، تختلف، وأن كِليهما مطالَب بأداء أدوار معينة خلال إقامتهم في الأردن. معظم المهاجرين الذكور المشمولون في هذه الدراسة كان لهم دور رئيس في تأمين المصروفات المنزلية، بما في ذلك تكاليف التعليم، والخدمات الصحية، والغذاء، وتكاليف المنزل الأخرى. واعتبر جميع المُقابَلين أن دور المُعيل هو الأهم. وقد تحدّث أحدهم عن دوره الرئيس فيما يتعلق بعائلته في مصر، حيث يرسل لهم المصروفات الشهرية للتغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة حيث قال:

"أنا ملزم بتأمين مصروفات عائلتي وتحسين ظروف حياتهم". (عامل بناء، في الأردن لمدة 8 سنوات).

وفقًا للعادات والتقاليد المصرية، يتحمل الرجال تكاليف الزفاف، بما في ذلك التحضيرات للزواج. وتمتد مسؤولياتهم إلى بناتهم وأخواتهم، وتشمل الجانب المالي وتوفير الإرشاد المعنوي. وأوضح أحد المُقابَلين أن المسؤولية تجاه عائلته أصبحت أكبر بعد وفاة والده، حيث إنه الأخ الأكبر. وذكر آخر أنه كان يضطر لطلب المساعدة من أصدقائه لإدارة شؤون أطفاله بينما كان يعمل في الأردن.

غالبية المهاجرات النساء المشمولات في هذا البحث كانت لهنّ أدوار متماثلة فيما يتعلق برعاية الأطفال والمنزل. وقد أفادت حوالي نصف النساء المشاركات أنهن اضطُررن للعمل لمساعدة أزواجهن في تأمين نفقات المنزل. وأفادت إحدى النساء المشاركات أنها تؤدي أدوارًا إضافية، حيث إنها مسؤولة بمفردها عن تأمين نفقات المنزل وتربية الأطفال بسبب مرض زوجها.

"يعني أنا الي مسؤولة عن كل حاجة في البيت.. مسيطرة على العيال يعني أقلهم ما تروحش الحتة دي متخالطوش حد وكمان بشتغل عشان جوزي مرض وقعد بقيت مسؤولة عن كل حاجة"(عاملة منازل يومية، تعيش في الأردن مع زوجها منذ 25 عامًا).

تأثير الهجرة في الأطفال

تشير النتائج إلى أن هجرة العمال المصريين كانت لها تأثيرات إيجابية وسلبية في أطفالهم، وتختلف هذه التأثيرات حسب مكان إقامة الأطفال، في مصر أم الأردن. ومن الجوانب الإيجابية بالنسبة للأطفال في مصر، التحويلات المالية التي تُمكّن العائلات من دفع تكاليف المدرسين الخصوصيين، والطعام والشراب والدواء بصورة أفضل. ومع ذلك، يفتقد أولئك الأطفال الجوانب النفسية التي يسدّها وجود الأب في المنزل؛ إذ يعزّز وجود الأب في المنزل الصحة النفسية للأطفال، من خلال متابعة تفاصيل حياتهم، والاستماع إليهم، واللعب معهم. لا يمكن لأطفال المهاجرين أن يشعروا بمثل هذه المشاعر بسبب غياب الأب. وبناءً على ذلك، أفاد معظم المشاركين الذكور أنهم يشعرون بأن هجرتهم كان لها تأثير سلبي على أطفالهم. على سبيل المثال، قال أحد المشاركين إن طفله توقف عن طاعته وبدأ في ضرب أمه.

"عندي ابني هو في الصف التاسع. بيروح على طول يعلب بالشارع.. أمه طبتقوله روح المدرسة ما رضي ضربها ومشي.. وبلش يخرب على أخوه ويحكيله ما تروحش المدرسة" (عامل بناء، في الأردن منذ 20 عامًا).

أغلبية النساء اللواتي جرت مقابلتهن أفدن أنهنّ لم يلاحظن أي تأثيرات سلبية في أطفالهن. ويُحتمل أن يكون سبب ذلك أنهنّ، على عكس الرجال، لم يبتعدن عن أطفالهن. كان الأطفال مع أمهاتهم في الأردن، إما لأنهم وُلدوا في الأردن، وإما لأنهم جاؤوا إلى الأردن في سنّ مبكرة. وقد أفادت إحدى المستجيبات أن أطفالها يحبون الأردن.

"بيحبوا الأردن أكتر من مصر.. بيحبوا المدرسة ومستوى المعيشة هنا والسفر.. هذا كله كان ليه تأثيرات إيجابية عليهم." (مهاجرة مصرية، تعيش في الأردن مع زوجها المصري منذ 18 عامًا).

أما الأطفال الذين يبقون في مصر، فالحياة مختلفة إلى حد ما. إذْ أشار المشاركون الذكور المُقابَلين إلى أن أطفالهم تحملوا مسؤولياتهم بأنفسهم، بما في ذلك المشاركة في المناسبات نيابة عن آبائهم. وأفاد أحد المشاركين:

"احنا عنا العادات والتقاليد انه لو في فرح بكون علينا نقوط يروح ابن فلان ويدي العروس نقوط والناس تدعيني أنا مسافر يبقى ابني لازم يقوم بالواجب الي لازم يقوم بيه أبوه وأخذ دوري الحمد لله". (عامل مهاجر، في الأردن منذ 15 عامًا).

تظل هذه العادات والتقاليد مع المهاجرين حتى خلال فترة الهجرة. علاوةً على ذلك، فإن بعض الأطفال يتحملون مسؤولية شراء احتياجات المنزل. كما أظهر هذا البحث أن وضع العمال المهاجرين المصريين الذكور غير المستقر يبدو أنه يؤثر في زوجاتهم. فوفقًا لمقابلات مع مقدمي معلومات رئيسين، فإن معظم السيدات العاملات المصريات الموجودات في الأردن متزوجات من رجال مصريين يعملون أيضًا في الأردن. ويعود ذلك إلى عدم سماح مصر للنساء بالتوظيف في الأردن.

"الأردن لا يسمح لزوجات العمال المصريين بدخول البلاد، إلا في حالات صعبة ونادرة". (مسؤول في وزارة الداخلية).

تستطيع النساء الحصول على تصريح عمل فقط بموافقة السفارة المصرية. بدون ذلك، فإنهن غالبًا ما يعملن بشكل غير نظامي، وبالتالي يَكُنّ عُرضةً للاستغلال. وبصورة عامة، نظرًا لظروف العمل الصعبة، يوجد عدد قليل جدًا من النساء العاملات المصريات. حيث أفاد مدير مركز للأبحاث الاقتصادية في الأردن:

"غالبًا ما تكون هذه العاملات غير ماهرات، لذا يعملن في وظائف تتطلب مهارات أقرب إلى المهارات الأساسية البسيطة؛ كعاملات نظافة في شركات خدمات الدعم اللوجستي، أو في المستشفيات والعيادات الصحية، أو في الشركات الكبيرة، وغالبًا ما يتقاضَين أجورًا زهيدة. كما أن ظروف العمل في قطاع خدمات الدعم الصحي سيئة. لذا، نادرًا ما تجد نساء عاملات مصريات في هذا القطاع بالمقارنة مع العمال الذكور المصريين".

في الأردن، يستطيع أبناء المهاجرين المصريين الالتحاق بالمدارس ما دام تصريح عمل الأب ساري المفعول. في الأردن، تُعتبر رسوم المدارس الحكومية بسيطة، ومع ذلك، فإن رسوم تسجيل الأطفال المصريين في المدارس الحكومية في الأردن أعلى من الرسوم المفروضة على الأردنيين. ذكرت غالبية المشاركين أنهم يدفعون حوالي 113 دولارًا أمريكيًا كل سنة لتدريس أطفالهم. على الرغم من أن العمال المهاجرين يدفعون للمدارس الحكومية بخلاف الأردنيين، أفادوا أن أطفالهم يذهبون إلى المدرسة ويمكنهم الحصول على التعليم بسهولة. ومع ذلك، ذكر بعض المشاركين أن تسجيل أطفالهم في المدرسة لم يكن سهلًا، حيث يطلبون تصريح عمل الأب، الذي لا يكون متوفرًا أحيانًا.

إضافة إلى ذلك، يتعيّن على الطلاب المصريين دفع ثمن الكتب الدراسية، بينما تُعطى مجانًا للطلاب الأردنيين؛ إذْ أفاد المشاركون المُقابَلون أنهم يشعرون بالتمييز ضدهم فيما يتعلق باستلام الكتب، وذكر أحدهم أن المدرسة التي ارتادها طفله تُفضّل رمي الكتب بدلًا من توزيعها مجانًا. وذكروا أنهم يضطرون إلى الذهاب إلى مقرّ الوزارة لاستلام الكتب، مما يضيف ضغطًا عليهم. ووفقًا لما يراه بعض الذين تمت مقابلتهم، قد يؤدي التمييز في المدارس الأردنية إلى توقف الأطفال عن التعليم، فقد ذكرت إحدى المشاركات المُقابَلات أن ابنتها تعرضت للتنمر والعنف الجسدي في المدرسة في الأردن، وعندما فشلت المدرسة في اتخاذ إجراء ضد المتنمر، قرر الأب أنه يجب ترك تلك المدرسة.

أما فيما يتعلق بالرعاية الصحية، فإن العمال المصريون في الأردن مطالَبون بدفع تكاليف الخدمات الصحية، حتى في المستشفيات العامة والمراكز الصحية.

> "أنا بنتي متزوجة ابن أختي وهو مصري بتعالجوا بمستشفى البشير.. ابنها مريض ثلاسيميا بيقدر يتعالج مجاناً بس لل5 سنين بعد عمر 5 سنين بصير كل العلاج على حسابهم لان الولد أبوه مصري وهو طبعاً بحتاج علاج شهر وبيحتاج مقويات ياخدها بانتظام". (امرأة مصرية مهاجرة في الأردن منذ 25 عامًا).

> "للأسف، إذا أراد العامل الأجنبي في الأردن أن يتوجه إلى مراكز الرعاية الصحية أو المستشفيات الحكومية، يدفع أسعارًا أعلى بالمقارنة مع الأردنيين غير المؤمن عليهم. لاحظت، خلال السنوات الست أو السبع القليلة الماضية، أحضر عدد قليل من المصريين عائلاتهم معهم، لأن تكلفة الرعاية الصحية مرتفعة وتكلفة المعيشة في الأردن أيضًا مقارنة بمصر. لذلك، يأتون إلى هنا بمفردهم لكسب المال وتحويله إلى عائلاتهم". (من مقابلة مع مقدم معلومات رئيس).

ظروف العمل

العمال المصريون الوافدون يهيمنون على قطاع الزراعة. فعلى الرغم من أن الرجال الأردنيين لا يعملون في هذا القطاع، فإن بعض النساء الأردنيات يعملن فيه. ونظرًا لأن هذا القطاع هو في الغالب غير رسمي، لا تتوفر إحصاءات رسمية بخصوصه. ومع أن العمال المصريين يُعطَون مبلغًا أكبر من النساء الأردنيات لاعتبارهم أكثر إنتاجية؛ إذ تبلغ الأجرة اليومية للمصريين 21 دولارًا، فيما تتراوح الأجرة اليومية للنساء الأردنيات بين 10 و 12 دولارًا، فإنهم يعيشون ظروف العمل

الصعبة في هذا المجال، مثل استخدام المبيدات الحشرية دون اتخاذ احتياطات السلامة اللازمة، وظروف الطقس القاسية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وانخفاضها، ولدغات الحشرات، والسكن غير الملائم.

وفقًا لمقدمي معلومات رئيسين، أحد أكبر المشكلات التي يواجهها العمال المصريون المهاجرون هو نقص التأمين الصحي والضمان الاجتماعي. فمعظم عمال البناء ليسوا مشمولين في الضمان الاجتماعي. وحتى عندما توفر الشركات تأمينًا صحيًا، غالبًا ما يكون العمال غير مدركين لحقوقهم وامتيازاتهم. على نفس النحو، يبدو أن أصحاب العمل أيضًا غير مدركين واجبهم بتغطية تكاليف الإصابات المرتبطة بالعمل. إضافة إلى ذلك، هناك نقص كبير في التشريعات القانونية الشفافة، مع توجيهات متغيرة على الدوام، مما يجعل قانونية ظروف العمل أكثر تعقيدًا.

> "عندما يرغب العامل المهاجر في اللجوء إلى الجهات الرسمية، يجد أن الإجراءات غير واضحة إلى حد ما، ويجد اللجوء إلى المحاكم مكلفًا، وأنه يفتقر إلى الوقت لمتابعة الأمور. كل هذه المشكلات تجعله يفقد حقوقه وتجبره على التنازل عن حقه أو عدم التمسك به في حال تعرض للظلم". (خبير في قضايا العمل).

توفر وزارة العمل الأردنية نموذجًا لعقد العمل يتعيّن فيه بيان نوع العمل، ومكان العمل، والأجر، واسم صاحب العمل، واسم العامل، وتاريخ الميلاد ومكانه. يتضمن هذا النموذج أيضًا التزامات العامل، بما في ذلك ضرورة أن يلتزم العامل بتعليمات صاحب العمل. ومع ذلك، لا يحدّد هذا النموذج حقوق العمال، مثل ساعات العمل المطلوبة والإجازات والمهمّات المطلوبة. إن عدم توضيح حقوق العمال يعرّضهم للانتهاكات أكثر، حيث يكونون غير مدركين لهذه الحقوق. على الرغم من وجود عقود عمل، أكّد المصريون الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة أن ظروف عملهم الفعلية ومكان العمل والأجر يختلف عما هو مذكور في عقودهم.

تُعتبر تصاريح العمل الزراعي أكثر التصاريح المطلوبة من العمال المصريين، لقلة تكلفتها البالغة حوالي 400 دولار، وسهولة الحصول عليها. إضافة إلى ذلك، يُفضِّل العمال المصريون تلك التصاريح لكون الحكومة الأردنية تقيّد الحصول إلى تصاريح العمل في بعض القطاعات الأخرى، مثل قطاع البناء. كما يفرض القانون الأردني العمل لصالح صاحب العمل المذكور اسمه في تصريح العمل، وإذا عمل العامل لصالح صاحب عمل آخر فإن العامل المهاجر يعتبر عاملًا غير نظامي ويجب ترحيله وفقًا للقانون الأردني. ومع ذلك، وفقًا لمن تمت مقابلتهم، يفعل ذلك نسبة كبيرة من العمال ذلك لعدة أسباب ذُكرت سابقًا.

لا تتطلب وزارة العمل حضور العامل عند الحصول على تصريح عمل أو تجديده. تنص المادة 8 من تعليمات شروط واجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين لسنة 2012 على أنه: "يمكن لصاحب العمل أو الوكيل المعتمد التوجه إلى المديرية المختصة لتجديد تصريح العمل للعامل غير الأردني قبل موعد انتهاء صلاحيته بشهر على الأقل". قد يدفع غياب العامل في أثناء عملية التجديد صاحب العمل إلى تجديد عقد العمل لمدة سنة واحدة دون موافقة العامل. وهذا يستدعي توقيع العامل على عقد عمل جديد لإجبارهم على العمل. في هذه الحالة، قد يتعرض العامل للاستغلال أكثر من قبل الوسطاء.

"عندما يتقدم صاحب العمل إلى وزارة العمل للحصول على تصريح عمل، يُطلب من كل عامل دفع عمولة. تبلغ تكلفة تصريح العمل 564 دولارًا أمريكيًا، ولكن صاحب العمل يطلب من العامل دفع مبلغ 987 – 1,128 دولارًا أمريكيًا. أنا حقًا لا أعرف كم هي التكلفة بالضبط، حيث لم أذهب نهائيًا إلى الوزارة منذ أن بدأت العمل في هذه الشركة. أنا فقط أعطيهم المال وجواز سفري، وهم قد يمنحونني التصريح بعد 20–30 يومًا". (حارس في شركة خدمات في الأردن لمدة 7 سنوات).

ذكر بعض العمال أن تصاريح عملهم إذا انتهت صلاحيتها قبل أن يتسلموا أجورهم المستحقة، لا يدفع صاحب العمل لهم تلك الأجور. ولا يستطيعون المطالبة بهذه المبالغ حيث تنتهي صلاحية تصاريح العمل ولا سبيل قانونيًا لاستلام أجورهم. وأشار أحد العمال المصريين الذين تمت مقابلتهم، العامل في قطاع الاستثمار، إلى أن بعض الكفلاء يوظّفون عاملًا، وعندما تنتهي صلاحية تصريح العمل الخاص به ويطالب بما تبقى من أجره، ينكر الكفيل ذلك ويرفض أن يدفع له. وفي الآونة الأخيرة، استحدثت وزارة العمل "تصريح عمل حر". يتيح هذا التصريح لحامله العمل لدى أي صاحب عمل في نفس القطاع بدون أن يتبع لصاحب عمل معين. ويبدو أن هذا النوع من التصاريح يقلل من تدخل الوسطاء وتجارة العقود. ولكن تكلفة تصريح العمل مرتفعة وتصل إلى 3,526 دولار أمريكي. من الصعب على العامل أن يدفع مثل هذا المبلغ.

" أنا تصريحي حر يعني 3,526 دولار أمريكي.. كان صعب خالص والله إني أجمع المبلغ يعني من صحابي من زميلي كدا كل واحد مبالغ وبعت كتير حاجات بعت كل حاجة تقريباً يعني حالياً العقد غالي وشغل الدنيا مريحة فمن هنا لحد ما أسدد العقد مثلاً أو أدبر عشان أعمل التصريح الجديد أجدد.. (فوائده؟) أكيد بفرق عن الي تصريحه زراعي لانه بيطلع بكون شغال مع الكفيل ومرتبه كمان بكون أقل من الحر بكون محددله مثلاً 282 دولار أمريكي في الشهر" (عامل زراعي عمل في الأردن لمدة 9 أشهر).

المربع النصي(3) المساهمات في الضمان الإجتماعي

"تنص المادة 4 من قانون الضمان الاجتماعي على الفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي، بما في ذلك "العامل، سواء كان أردنيًا أو غير أردني، الذي يعمل في الأردن. أفاد بعض العمال بأن البعض من أصحاب العمل لا يقومون بتسجيل العمال في الضمان الاجتماعي. أعلى نسبة عمال منتسبين للضمان الاجتماعي من الجنسية المصرية كانت للعمال الدائمين العاملين في المستشفيات والشركات .على الرغم من التعديلات التي طرأت على قانون الضمان الاجتماعي وإصدار تعليمات بشأن العمال الزراعيين، أفاد معظم العمال الزراعيين بأنهم لم يكونوا منتسبين للضمان الاجتماعي، في حين أبدى بعضهم اهتمامًا بالانضمام.

بعض العمال أفادوا أن التقاعد وتعويض الدفعة الواحدة، إضافة إلى التأمين الصحي هي أهم مزايا الاشتراك في الضمان الاجتماعي. أكد أحد المشاركين أن:

"الميزة هي أنه إذا العامل عايز يغادر الأردن وينزل على مصر بشكل نهائي، فيقدر يحصل على المبلغ دفعة واحدة من الضمان الاجتماعي. على حسب عدد سنوات الخدمة. هو مفيد *اه* لان الضمان يعتبر مصاري زي نظام الجمعية يعني مصاري مش هتروح المصاري انت بتحطها لحد مبتخلص بتلاقيه بتقدم على الضمان بتروح بتلاقيه" (مهاجر مصري يحمل بطاقة مستثمر، في الأردن منذ 32 عامًا).

على الرغم من أن معظم العمال الذين يشغلون وظائف دائمة مسجلون بالضمان الاجتماعي، فقد يتعرضون للخداع من أصحاب العمل. أفاد أحد العمال أنه تفاجأ عندما اكتشف أن فترة اشتراكه في الضمان الاجتماعي أقل من سنوات خدمته، على الرغم من أن صاحب العمل ظل يخصم مبلغًا من راتبه شهريًا بحجة دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

"الشركة كانت مش مسجلاني الضمان الاجتماعي يعني انا مداوم في 2015 يعني بقالي سبع سنين بشتغل بالمستشفى اكتشفت انهم حاطينلي بس 3سنين ونص..كنا نتنقل من شركة لتانية والشركة الأخيرة ما سجلتني بالضمان يعني أنا بشتغل معها من سنتين حاطنلي تسعة شهور و شركة ثانية حطالي سبع (حارس في شركة خدمات، في الأردن لمدة 7 سنوات).

بعض العمال أفادوا أن المشكلة الرئيسة هي ارتفاع [قيمة] الاشتراكات التي لا يستطيع العامل دفعها.

"يعني انا بدفع رسوم للحكومة ماشي هاد حقها بدفع حوالي 700 – 800 دولار بس شغلة الضمان انت فرضتها علي فرض وانا مش كفؤ ادفع الاشتراكات دي كلها.. أنا مش معترض على رسوم التصريح على عيني وراسي بدفع مع انه غالي وأنا بشتغل يوم وعشرة لاء" (عامل بناء، في الأردن لمدة 20 عامًا).

الجدول (1). الضمان الاجتماعي

الفئة	المجموع	ذكور	إناث
العمال المصريون المشمولون في الضمان الاجتماعي	78.707	77.692	1.015
العمال المصريون الذين حصلوا على تصاريح بموجب تعليمات الحيازات الزراعية	11.207	11.207	–
الحاصلون على تصريح عمل حر	13.387	13.142	245

العمال المصريون الحاصلون على تقاعد من الضمان الاجتماعي تراكميًا	3.726	3.636	90

عدد الحيازات الزراعية المسجلة لدى الضمان الاجتماعي (1.466)

إدارة الأجور

العمال المصريون يأتون إلى الأردن بهدف تحسين وضعهم الاقتصادي ودعم عائلاتهم. تظهر المقابلات أن العمال المتزوجين يقسمون أجورهم إلى ثلاثة أجزاء؛ الجزء الأول للنفقات الشخصية واليومية مثل الطعام والإيجار، والجزء الثاني ادّخار لتغطية تكاليف تجديد تصريح العمل والعقد والفحص الطبي، والجزء الثالث يحوَّل إلى العائلة. يُعتبر الجزء الأخير الأهم، حيث يرسل العمال ثلث دخلهم إلى عائلاتهم في مصر لتغطية نفقاتهم اليومية. تختلف المبالغ التي يرسلها العمال إلى عائلاتهم، ومع ذلك، يلاحظ أن العامل إذا كان يحصل على أجر أعلى ويشغل وظيفة دائمة، فإنه أقدر على تحويل مبالغ أكبر بانتظام.

يختلف تقسيم الأجور حسب ظروف العمال. إذا استقر العامل وعائلته في الأردن، فإنه يرسل المال إلى مصر فقط في حالات الطوارئ لمساعدة أسرته الممتدة. حيث أفاد عامل زراعي:

> "لازم اعمل حساب التصريح سنوي اني ادفع رسوم واجهز رسوم الفحص الطبي حتى لو بدي أقصّر من قوت ولادي لازم أمشي عدل وين ما بمشي يبقى تصريحي معي ودافع الي علي سكن ايجاري ببقى حاسبله حساب اكلي وشربي بحسبله حساب وكرت الشحن كمان والارزاق بيد ربنا مرات نشتغل اسبوعين ثلاث ورا بعض ومرات نشتغل يومين ثلاث وتقعد يومين.. احنا خمسة هون وكل حد يقول طيب خذ انا معي 300 دولار ودا 200 ودا 200 بنقسمها علينا وبنبعت الي يكفي عائلاتنا". (عامل زراعي، في الأردن لمدة 15 عامًا).

عادةً ما يرسل عمال الزراعة المال إلى مصر عن طريق ما يسمى بـ "الحقيبة". حيث يجمع شخص يُعرف بـ "رجل الحقيبة" المبالغ التي يرغب العمال في إرسالها إلى عائلاتهم في مصر، ويفعل ذلك مقابل عمولة صغيرة. يستخدم العمال هذه الطريقة لأن الشخص المعنيّ عادةً ما يكون من نفس المنطقة التي ينتمي إليها العامل. وهذا يسهّل على عائلاتهم استلام المال بدلًا من زيارة مكتب صرافة أو بنك، كما يتيح لعائلاتهم توفير أجرة التنقل من وإلى مكتب الصرافة. وقد قال أحد الذين تمت مقابلتهم ويعمل في قطاع البناء:

> " في تجار شنطه بيشتغلوا مثلا تديله 100 دولار بياخدوا همه عليها 1.5 دولار يعني مثلا انت تديهاله هون هو موجود هون مثلا واولاده غاد بيكلمهم ايوه مثلا خلي اولاد فلان يجوا ياخدوا ورقة دولار انا بكلم عيالي يروحوا يستلموا منه.. انا المفروض كل اسبوع ببعت لاولادي فاهم عليا كل اسبوع لازم اودي لاولادي (عامل في البناء، في الأردن لمدة 22 عامًا).

إضافة إلى ذلك، أظهرت المقابلات أن كثيرًا من العمال لم يرسلوا مالًا إلى عائلاتهم لأكثر من شهر واحد. يعود ذلك إلى الظروف السيئة والأيام القليلة التي يعملون فيها في قطاع الزراعة.

"ببعت الفلوس أحياناً عن طريق واحد من بلدنا نفس القرية يكون نازل قريبي مثلا أو واحد بمون عليه ..بدك الصراحة ونكون صريحين مع بعض والله مش كل شهر ببعت لان انت شايف الجو هنا زي ما بتقول الشغل مش زي اول بالاسبوع والله مرات ما بنجيب مصروفك الشخصي، والله يعني هي احنا السبت هاذ اللي عدى من اول الاسبوع احنا اشتغلنا يوم في الاسبوع يا دوب تكفيك لك ولا للدار ازاي هتقسم المبلغ دا و بتتعب فالواحد بيسبها لله على ما هي ماشية وربك بيسرها." (عامل في البناء، في الأردن لمدة 27 عامًا).

ومع ذلك، فإن العمال المصريين الذين قضَوا أكثر من 20 عامًا في الأردن أقدر على توفير المال. وقد تمكن بعض العمال المُقابَلين من توفير أموال ساعدتهم في بناء مسكن لعائلاتهم في مصر.

" بنينا بيت ووسعناه.. فش حدا يقدر يتصرف ولا يقدر يعمل اشي الا لما اكون انا موجود وباقي المصاريف بتروح شو تروح كل وشرب ولادي كلهم مدارس "(عامل في البناء، في الأردن لمدة 27 عامًا).

الحق في إجازة للذهاب إلى مصر

أفاد غالبية العمال بعدم وجود مانع من أخذ إجازة لزيارة مصر، ولكن ذلك يتطلب تصريح عمل ساري المفعول، وتكاليف السفر وموافقة الكفيل (صاحب العمل). وغالبًا ما يواجه العمال مشاكل في هذا الصدد، حيث إن معظمهم لا يعملون مباشرة لدى صاحب العمل الأصلي أو لا يعرفونه. وهذا يستدعي منهم طلب مساعدة وسطاء على معرفة به. وهذا يعني أن عليهم دفع المزيد من المال للكفيل وللوسطاء من أجل زيارة مصر. وأشار بعض العمال إلى أن المبلغ قد يصل إلى 700 دولار، وأنهم لا يستطيعون دفعه.

"اليوم صارفيه مشكله صاروا اصحاب العمل لمًا بيعملوا التصريح بيجبرك انه ياخذ منك مصاري على شان يدفعلك الضمان مع انه الشركه اللي انت فيها منزلالك في الضمان بس لانه احنا مضطرين اننا نعمل برا الشركه اللي معانا بنضطر اننا نعمل برا على حسابنا وعلى شان نقدر ننزل على مصر الكفيل اللي عاملك التصريح علشان يجيبلك اجازه بيطلب منك مصاري يعني 210–350 دولار علشان يدفعلك ضمان وعلشان يجيبلك اجازه هاي برضه مشكله بتقابلنا احنا يعني هاي عقبه بتقابل اي واحد مصري بيفكر ينزل بالاجازات." (حارس في مستشفى في الأردن لمدة 12 عامًا).

علاوة على ذلك، فإن موافقة صاحب العمل على الإجازة هي واحدة من أهم التحديات التي يواجهها العامل. حيث أفاد عامل في قطاع الخدمات أن الشركة التي يعمل لديها قد رفضت عدة مرات منحه إجازة. وقد توفت والدته وشقيقه ولم يتمكن من حضور جنازتيهما.

"يمكن لعمال المياومة الحصول على إجازة بسهولة. في الشركات، يصعب على العامل الحصول على إجازة. حيث تُلزِم الشركة العامل بالحصول على الإجازة بحسب المدة والأوقات التي تحددها الشركة". (عامل في شركة خدمات، في الأردن لمدة 7 سنوات).

خلال هذا البحث، تبيّن أن العمال الذين يسافرون إلى مصر في إجازات منتظمة غالبًا ما يكونون متزوجين، حيث يضطرون لزيارة مصر لزيارة زوجاتهم وأطفالهم والاطمئنان على أمورهم. هذا لا ينطبق على العمال الذين تكون زوجاتهم معهم في الأردن. عادةً ما يزورون مصر إذا كان لديهم مال إضافي لذلك. كما أن النتائج تشير إلى أن غالبية النساء كُنَّ أقل قدرة على زيارة مصر، سواء كنّ متزوجات من أردني أو مصري، فتكلفة السفر هي العائق الرئيس لذلك. وأفاد العمال العازبون أن العمال الذين لديهم عائلات في مصر (زوجات وأطفال) هم الأحوج إلى الإجازة، فيما يستطيع العمال العازبون توفير تكاليف السفر وقضاء الإجازة في الأردن.

""انا كان معي تصريح... بروح بالتصريح تمام أولادي طبعاً يلي بدرس بجيب موافقه من المدارس من الخارجية الأردنية وبصدقها من السفاره المصريه والأم بتكون مرافقه لابنها". (عامل متقاعد، في الأردن لمدة 41 عامًا).

الحياة الاجتماعية وتجارب عدم المساواة بين العمال المصريين في الأردن

وفقًا لتحليل المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسين، يُعامل جميع العمال المهاجرين وعائلاتهم في الأردن بنفس الطريقة فيما يتعلق بالوصول إلى قطاعَي الصحة والتعليم. يُشارك المصريون أكثر في المجتمع، ويندمجون أفضل من غيرهم من مجموعات المهاجرين، ومع ذلك، يُنظر إليهم بدونيّة.

"هناك تفاعل واندماج اجتماعي. المشكلة الوحيدة هي النظرة إلى المهنة وعدم احترامها. على سبيل المثال، قد تسمع شخصًا ما يقول 'هل تعتقد أنني مصري؟'". (مسؤول رئيس في منظمة غير حكومية تقدم خدمات المساعدة القانونية).

يبدو المجتمع المصري في الأردن متماسكًا ومنعزلًا إلى حد ما. فهو يمثل بيئة دعم في حالة حدوث أي مشكلات، إضافة إلى أنه مَنفَذ اجتماعي إيجابي للمهاجرين.

"يعيش العمال المصريون عُزلة اجتماعية؛ فهم يتفاعلون اجتماعيًا مع المصريين الآخرين حصرًا. لم نشعر أبدًا بأنهم يختلطون – على الرغم من أنهم في بعض الأحيان يكونون بصحبة أسرهم". (شخص تمت مقابلته في المركز الوطني لحقوق الإنسان).

إضافة إلى ذلك، يحق للعمال المهاجرين الحصول على مساعدة اجتماعية مثل الحماية من العنف الأسري وحُزَم الإغاثة.

"من بين الخدمات التي نقدمها لغير الأردنيين وللمصريين، لدينا قسم معنيّ بالحماية من العنف الأسري، وثلاثة مراكز للإصلاح الأسري – في منطقة الوسط (وهو المركز الذي أُنشئ أولًا)، وفي مناطق الشمال والجنوب... كذلك هنالك بعض المديريات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية تقدم مساعدات عينية، طُرودًا، أو إمدادات خلال فصل الشتاء في حالة حدوث حريق في المنزل أو كوارث أخرى. يُطلق على ذلك "الإغاثة"، ونحن لا نميّز بين المصريين والأردنيين عندما نقدم المساعدة". (ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية).

ومع ذلك، كما ذُكر سابقًا، أحد أكبر المشكلات التي يواجهها العمال المهاجرون المصريون وعائلاتهم هو عدم وجود ضمان اجتماعي وتأمين صحي. على الرغم من أن القوانين مثل نظام العمال الزراعيين تشمل إقامة مناسبة للعمال، وإجازات مرضية وغير ذلك من الحقوق، فإن نقص الرقابة والوعي يؤديان إلى عدم الامتثال للقانون. طُرحت مشكلة أخرى تتعلق بصعوبات المغادرة من الأردن، حيث يحتاج العمّال إلى نموذج موافقة من صاحب العمل وتصديقها لاحقًا من وزارة العمل، ولا يمكنهم العودة إلى الأردن بدون هذه الوثيقة.

تكلفة تصاريح العمل المرتفعة، والممارسة الشائعة للعمل غير النظامي تثني العمال المهاجرين المصريين عن استخدام القنوات الرسمية والخدمات المتاحة لهم. يختار العديد منهم البقاء مختبئين لتجنّب الابعاد، حتى في حالات المرض الخطيرة أو التعرض للإساءة أو تأخير الأجور.

"يفضّلون أن يموتوا في سكنهم دون أن يذهبوا إلى الطبيب، فقط لأنهم لا يملكون تصاريح عمل. هناك العديد من حالات الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المستشفى بسبب مسؤول الحوادث، وهو ضابط شرطة يطلب تصريح العامل. كما أن دوريات الشرطة المنتشرة في كل مكان يمكنها أن تُوقِف أي حافلة أو سيارة، وتطلب تصاريح العمل. قد يكونون مصابين بفيروس كوفيد-19 ويعانون بشدة، ولكنهم يفضّلون عدم مغادرة المزرعة". (مسؤول رئيس في منظمة غير حكومية تقدم المساعدة القانونية).

حقوق العمال المصريين الوافدين

يواجه العمال المهاجرون في الأردن العديد من المشاكل خلال عملهم، ومنها المشاكل المتعلقة بتصاريح العمل، والضمان الاجتماعي، والأجور. وقد أفاد العمال في مجال أعمال النظافة تحديدًا أنهم يواجهون مشاكل مع أرباب العمل، مثل تأخير رواتبهم، والتعدي عليهم، وعدم دفع رواتبهم كليًا، ومعاملتهم بطريقة مهينة. وقد كشفت المقابلات أن حقوق العمال المهاجرين عندما تُنتهك، فهم عادةً يلجؤون إلى خمس جهات رئيسة؛ وزارة العمل، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، والشرطة، والسفارة المصرية، و شيخ العشيرة.

عندما يتعلق الأمر بالقضايا القانونية، يرى المشاركون أن رفع قضية لدى المحكمة أمر مكلف ويستغرق وقتًا طويلًا. كما تُعتبر المحسوبية والحاجة إلى شاهد في كل قضية أيضًا عوائق كبرى تحول دون رفع العمال المهاجرين قضية للمطالبة بحقوقهم. ذكر أحد المشاركين أن حقوقهم ضاعت بسبب المحسوبية. بعض المشاركين ليس لديهم تصريح عمل، أو يعملون بصورة غير نظامية، وبالتالي يتجنّبون المطالبة بحقوقهم من الجهات الحكومية. ومن الجدير بالذكر أن بعض المشاركين

ذكروا أنهم لا يعرفون إلى أين يمكنهم التوجه للمطالبة بحقوقهم. بينما ذكر آخرون أنهم لن يطالبوا بحقوقهم وسيتركون الأمر لله عز وجل.

إضافة إلى ذلك، أفاد العمال المهاجرون أنهم يتعرضون للنصب. فقد ذكر أحد المشاركين أنه تلقى تهديدات من الأفراد الذين نصبوا عليه بعد تقديم مطالبته إلى المحكمة.

"بصراحة، بغض النظر عن قدراتك وقوتك، لازم تبقى ساكت عشان تعيش. مش خوف، بس عشان انت أجنبي أي حاجة هتعملها حتتحسب عليك. مش خوف ابداً... بس هون غير انت مش أهل البلد". (عامل زراعي في الأردن لمدة 7 سنوات).

عمال قطاع النظافة أيضًا كشفوا أنهم لا يطالبون بحقوقهم، لأن المحكمة ستطلب شهودًا، وعادةً لا شهود غير أفراد العائلة التي يعملون لديها. إضافة إلى ذلك، يعتقد العمال المهاجرون أن أصحاب العمل يملكون نفوذًا وقوة أكبر من العمال المهاجرين. أفاد أحد المشاركين العاملين في قطاع الزراعة:

" لما أشتغل في منزل عند عيلة وأتحرم من راتبي 5 أو 6 أشهر، وتصريح العمل بتاعي تابع لصاحب العمل، يقوم يفصلني من الشغل وأروح لوزارة العمل، هيقولوا روح إلى القضاء والمحكمة هتطلب مني شهود، منين أقدر أجيب شهود؟ ما أنا بشتغل عند عيلة مكان مغلق ..ومافيش نهاية للعقد بيني وبين صاحب العمل، ولا توقيعات على الرواتب أو استقالة".

عمومًا، يأتي العمال المصريون إلى الأردن بهدف العمل ويتجنبون المشاكل قدر المستطاع. وقد أفادوا أنهم يأتون لكسب لقمة العيش، وإذا واجهوا مشكلة فإنهم لا يطالبون بها. وقد توصل هذا البحث إلى انعدام اتحادات أو منظمات تدعم العمال المصريين المهاجرين. من ناحية أخرى، يعتقد عدد قليل ممن تمت مقابلتهم أن الاتحادات أو المنظمات الحالية وضعت قواعد للعمال المهاجرين وأصحاب العمل من حيث ساعات العمل والعمل الإضافي. أفاد أحد المشاركين ويعمل في الأردن منذ 32 عامًا:

"عندما أقول إن منظمة تتبنى هذا الأمر وتوجّه العامل بخصوص حقوقه وواجباته، كساعات عمله، من هذه الساعة إلى تلك، وإذا عمل ساعات إضافية فيجب أن يحصل على أجر العمل الإضافي. إذا عملت ساعات إضافية، يجب أن تُضاف إلى راتبك. نعم، يجب أن تفعل 1، 2، 3 بهذه الطريقة تُحل المشكلة".

من ناحية أخرى، يعتقد عدد قليل ممن تمت مقابلتهم أن قانون العمل واضح بما فيه الكفاية بالنسبة للعمال فيما يتعلق بالإجازات، وبالتالي، لا حاجة للاتحادات. بعض المشاركين ليس لديهم علم بوجود اتحادات من عدمه. تقلل الاتحادات من عدم المساواة وتدعم العمال في المطالبة بحقوقهم بما في ذلك الأجور والإجازات وساعات العمل. غياب هذه الاتحادات بالنسبة للعمال المهاجرين سيقلّل من فرص تحسين ظروف هؤلاء العمال. إضافة إلى ذلك، يؤدي غياب مثل هذه الاتحادات إلى زيادة الانتهاكات بحق العمال المهاجرين.

تأثير اللاجئين السوريين في العمال المصريين

يتنافس العمال المصريون المهاجرون مع العمال السوريين على الوظائف في نفس القطاعات مثل البناء والزراعة، ومع ذلك، تُظهر المقابلات التي أجريناها أن العمال المصريين يبدو لديهم "اليد العليا" لسببين رئيسين؛ أولهما أن العمال المصريين لديهم سمعة جيدة كعمال زراعيين، نظرًا لأن مصر بلد زراعي بدرجة كبيرة. وبالتالي، يُعدّ العمال المصريون المهاجرون أكفأ وأمهر وأكثر قدرة على تحمل المجهود البدني. في الأردن 1،300،000 لاجئ سوري، ومع ذلك، لم يتأثر عمل المصريين كثيرًا، لأن السوريين غير قادرين على أداء هذه المهمّات. ثانيًا، يأتي العديد من العمال السوريين مع عائلاتهم، بينما يأتي العمال المصريون بمفردهم. ومن الأفضل لأصحاب العمل في قطاع البناء توظيف عمال فرديين قادرين على البقاء في موقع العمل. وبهذه الطريقة، لا يحتاج صاحب العمل إلى القلق بشأن بدل التنقل أو اللوجستيات.

> "كثير من العمال السوريين جاؤوا مع عائلاتهم، بينما العمال المصريون – وهنا أتذكر أحد الإحصاءات، ولكنني استميحكم عذرًا بأنني لا أستطيع تذكر أين قرأته، ولكن أكثر من 90٪ من المصريين في قطاع البناء يأتون بمفردهم بدون عائلاتهم، وهذا بالطبع أسهل – فمن المفضل لأصحاب العمل توظيف مثل هؤلاء العمال لأنهم يمكنهم أن يكونوا متواجدين في موقع العمل في السكن، فلا يحتاج [أصحاب العمل] لمنح العمال بدل التنقل أو القلق بشأن اللوجستيات، وهذا أحد الأمور". (ممثل من منظمة العمل الدولية في الأردن).

تأثير جائحة كوفيد–19 في العمال المصريين الوافدين

أثرت جائحة كوفيد–19 وتدابير الإغلاق المرتبطة بها في العمال المصريين المهاجرين. حيث تأثر العمال في قطاعات العمل غير المنظمة أكثر من غيرهم بالأزمة. أفاد المتحدثون في المقابلات أن العديد من عمال المياومة فقدوا وظائفهم وعادوا إلى مصر، أو واجهوا صعوبات في توفير احتياجات عائلاتهم في بلدهم. [منهم من] انتقل إلى محافظات تفرض تدابير إغلاق أقل تشددًا، سعيًا منهم للعثور على عمل، أو توقفوا تمامًا عن العمل. حتى أولئك الذين استمروا في العمل لم يعودوا يستلمون أجورهم.

> "العمال المهاجرون لم يتلقّوا شيئًا، باستثناء المساعدات من الجمعيات التي تعرفهم. وبالتالي توقفت وظائفهم، وغادر العديد منهم عمان وذهبوا إلى محافظات أخرى – لأن في تلك المحافظات، لم يكن الالتزام تامًا بتدابير الإغلاق كما هو الحال في عمان. لذا، ذهبوا هناك للعمل – في حين عاد آخرون إلى مصر". (مدير مركز بحوث اقتصادية).

وفقًا لوزارة الداخلية، في البداية لم يحدث ترحيل للعمال المهاجرين خلال فترة الإغلاق، في حين جرى تسهيل عودة العمال الذين أرادوا مغادرة الأردن. وقد أكد مسؤول في وزارة الداخلية أنه:

"لم تكن في عام 2020 عمليات ترحيل، باستثناء الحالات المتعلّقة بالأمن، حتى تموز/ يوليو 2021 عندما أصدرت رئاسة الوزراء قرارًا بمنحهم فرصة حتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر لغايات تصويب أوضاعهم. العمال الذين لم يصوبوا أوضاعهم جرى ترحيلهم بعد شهر تشرين الأول/ أكتوبر... وقد كان ارتفع عدد العمال الذين رغبوا في العودة، وجرى إعفاؤهم من جميع الرسوم المترتبة وتسهيل عودتهم".

الإجراءات مثل التعويض بسبب التعطّل عن العمل غير موجودة بالنسبة للعمال المصريين بسبب عدم اشتراكهم في الضمان الاجتماعي. أكد المشاركون أن العمال المهاجرين، سواء كانوا رسميين أو غير رسميين، تُركوا تقريبًا بلا شبكات أمان، واستمر وضعهم دون مراقبة. إضافة إلى ذلك، فرضت الجائحة قيودًا إضافية على الوصول إلى الجهات الحكومية المسؤولة عن التعامل مع الشكاوى. على سبيل المثال، أصبح تقديم الشكاوى لدى وزارة العمل أصعب، بسبب التحول نحو التكنولوجيا والمجال الرقمي، الذي قد لا يسهل الوصول إليه بالنسبة للعديد من العمال المهاجرين.

الخاتمة

يمكن القول إن هذا هو الجيل الثالث من العمال المصريين الذين يَقدُمون للعمل في الأردن، و كثيرًا ما يكونون أفرادًا من عائلة عامل سابق، أو ابنًا له كما تبين في بعض المقابلات. وعلى مدار الأربعين عامًا الماضية، شغل العمال المصريون قطاعات متنوعة، أهمها قطاع الزراعة الذي يشمل الغالبية العظمى من العمالة المصرية، إضافةً إلى قطاعَي الإنشاءات والخدمات. وبحسب الإحصاءات، فإن غالبية المهاجرين المصريين هم من الذكور، إذ لا تأتي النساء بمفردهن بل برفقة أزواجهن.

لا يمكن الحديث عن هجرة العمال المصريين إلى الأردن دون النظر إلى العوامل الاجتماعية المؤثرة كثيرًا في اتخاذ قرار الهجرة، فهم على الرغم من أنهم يشكّلون مجتمعات صغيرة مغلقة داخل الأردن، فإنهم يحظون باحترام وتقبل من المجتمع الأردني.

يختار المهاجرون الأردن دون غيره من الدول بسبب التشابه الثقافي، واللغة المشتركة، والدين المشترك. ولسبب آخر هو الفارق الكبير في سعر الصرف بين الدينار الأردني والجنيه المصري، وهذا يعني القدرة على إرسال حوالات للعائلات في مصر، وتوفير مبلغ في بعض الأحيان. كما أن مصر والأردن بلدان متجاوران، وهذا يعني أن العمال المصريين يمكنهم دخول الأردن عبر ميناء العقبة بتكلفة أقل مقارنة بالسفر جوًا.

وعلى الرغم من هذه التسهيلات، لا يخلو الأمر من تحديات تواجه العمالة المهاجرة عمومًا، والمصرية خصوصًا، والتي تنبع من الأساس لكونهم فئات ضعيفة. هذا الأمر لا يتوقف على الشعور فحسب، بل في كثير من الأحيان يؤثر في قدرة هؤلاء المهاجرين على الحصول على العدالة، إذْ كثيرًا ما يتراجعون عن تقديم الشكاوى لأنهم يتذكرون أنهم ليسوا في بلدهم، وبالتالي سينحاز صانع القرار، أو الجهة التي تقدم إليها بالشكوى إلى الطرف المشتكى عليه، لكونه "ابن البلد" بحسب قولهم، وهم يشيرون في ذلك إلى الواسطة والمحسوبية. كما أن من الصعب إطلاق أحكام عامة لوجود قصص

أخرى معارضة لهذه الرواية، وهذا يزيد من أهمية تطوير آليات شكاوى واضحة تضمن حماية المشتكي وخصوصيته، وتضمن وصوله للعدالة عوض أن يتوقف الأمر على مزاج المسؤولين.

كما أظهرت المقابلات أن أهم المشاكل التي تواجه العمال المصريين متصلة بالتعليمات المتعلقة بتصاريح العمل، إذ لا يستطيع العامل تغيير مكان عمله إلا بموافقة صاحب العمل، كما لا يمكنه تغيير قطاع العمل والحصول على إجازة إلا بموافقة صاحب العمل. إلى جانب ما سبق، يشتكي العمال الوافدون المصريون من ظروف العمل، إذ يعانون، خصوصًا في قطاع الزراعة، من ظروف عمل قاسية، كالعمل لساعات طويلة تحت درجات حرارة مرتفعة، ونقص معدات الصحة والسلامة المهنية، وعدم شمولهم بمظلّات الحماية الاجتماعية، كالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، إضافة إلى تدنّي الرواتب والتأخر في تسليمها.

يمثل التمييز في مكان العمل، وعند طلب المساعدة القانونية صعوبة أخرى يواجهها العمال المصريون ويعانونها. ويتراوح ذلك بين تأخر الأجور، والخصومات العشوائية من الراتب، وعدم امتثال أصحاب العمل لمتطلبات السلامة والصحة. والذي قد يزيد من شعور العزلة الاجتماعية للمهاجرين المصريين. في كثير من الأحيان، يشكّل المجتمع المصري آلية الدعم المتبادَل الخاصة به. وكذلك، فإن من النادر أن يكافح العمال المصريون ضد أوجه عدم المساواة هذه وغيرها من الإجراءات غير القانونية التي يواجهونها، لأن العديد منهم، بصرف النظر عن الأسباب، يفتقرون إلى تصاريح عمل قانونية أو تصاريح إقامة. وهذا يجعلهم عُرضةً أكثر لخطر الترحيل خلال سعيهم لتحقيق العدالة، ناهيك بارتفاع رسوم رفع القضية إلى المحكمة. ولذلك، فإن عددًا قليلًا جدًا من النقابات أو المنظمات التي يمكنها دعم العمال تصرّ على حقوقهم أيضًا.

تتضاعف المشاكل التي تواجه العمال المصريين مع تدخل السماسرة أو من يمكن تسميتهم بالوسطاء، فعلى الرغم من عدم قانونيته؛ فإن للوسيط دورًا أساسيًا في عملية التوظيف، يبدأ منذ لحظة اتخاذ العامل قرار القدوم إلى الأردن، حيث يعد تأثير الوسطاء سلبيًا بالدرجة الأولى باستغلاله حاجة الأشخاص للعمل، ويزيد من ثمن العقد إلى قرابة الضعف أو أكثر، من خلال ما بات يُسمى بتجارة العقود. وفي كثير من الأحيان يضلّل المهاجرين من خلال تكثيف الإيجابيات على حساب السلبيات، وهو ما يجبر بعضهم على بيع جميع ممتلكاتهم، واقتراض مبلغ مالي ليتفاجؤوا من الغلاء المعيشي وقلة فرص العمل بعد قدومهم.

في المقابل، فإن الوسطاء يشكلون مصدرًا مهمًا للمعلومات للعمال، لا سيما فيما يتعلق بمعلومات التوظيف والتنقل والسكن. وإذا كان الوسيط ضمن الشبكة الاجتماعية للعامل، فمن المرجح أن يكون له تأثير إيجابي من ناحية البحث عن فرصة عمل، أو في تأمين مبلغ العقد قدر استطاعتهم. كما أن درجة القرابة أو المعرفة تحدد في كثير من الأحيان سعر العقد، فإذا كان الشخص المرشح للعمل قريبًا من الوسيط، تكون العمولة التي يتقاضاها منه أقل من الآخرين. وفي كثير من الأحيان تساند الشبكة الاجتماعية العامل ومساعدته خصوصًا في حالة ترتب مخالفات على العامل وتعرضه لاحتمالية الترحيل إذ يجمعون ثمن المخالفة (الغرامة) له بدلًا من ترحيله إلى مصر. وعلى الرغم من أهمية شبكات العلاقات الاجتماعية، فإنها تظل قاصرةً عن تشكيل قوة قادرة على المطالبة بالحقوق أو المطالبة بها.

إن دور الوسطاء والمصطلحات الشائعة التي يستخدمها العمال المصريون، كالعقد التجاري والعقد الحر –على الرغم من عدم وجود مصدر قانوني لها– يدلل على وجود ثغرات قانونية تتعلق بآليات استقدام العمالة المصرية، تتيح الفرصة للسماسرة باستغلال العمال وجني أموال طائلة من تجارة العقود.

وكما أظهرت نتائج الدراسة، فإن غالبية المهاجرين المصريين يأتون إلى الأردن بمفردهم، وقد استطاع البعض في وقت لاحق إحضار عائلاتهم للاستقرار في الأردن، بينما يبقى المعظم في الأردن وحدهم، ويعودون إلى مصر في الإجازات فقط. يعود هذا لأسباب عدة، منها تفضيل بعض العمال بقاء عائلاتهم في مصر بسبب غلاء المعيشة في الأردن، وعدم القدرة على تلبية متطلبات الحياة، في حين يستطيعون إرسال حوالات مالية تكفيهم في بلدهم، كما أن الحكومة الأردنية أصبحت أكثر تشددًا فيما يتعلق بالسماح بإحضار العائلات، فخلال العمل على البحث مثلًا، كان الأردن لا يسمح بذلك. وهذا يعود إلى أن الأردن لا يصنّف العمالة المصرية عاملة مهاجرة، بل بناءً على اتفاقيات تعاون موقَّعة بين البلدين تأتي بموجبها العمالة للعمل لفترة محددة، الأمر الذي يتعارض مع إحضار العائلات للعيش والذي يوحي بمعنى الاستقرار والبقاء. كما يمكن ملاحظة أن غالبية العائلات المستقرة في الأردن يعمل الرجل فيها في قطاع الإنشاءات أو الخدمات. كما يُستثنى العمال في قطاع الزراعة من اصطحاب عائلاتهم إلى الأردن، إلا في حالات نادرة يضمن فيها العامل المصري مزرعة يسكن فيها مع عائلته، ويعمل جميع أفراد العائلة فيها.

وعلى الرغم من صعوبة الظروف التي يعيشها بعض العمال المصريين، من تذبذب فرص العمل، وانخفاض الأجور وارتفاع أسعار تصاريح العمل، فهم يواجهون تحديات أكبر إذا ما أرادوا اتخاذ قرار العودة إلى مصر ولعل أهمها: صعوبة الأوضاع المعيشية في مناطق سكنهم التي دفعتهم للهجرة، والأنظمة والتعليمات المتعلقة بعقود العمل وتصاريح العمل وما يترتب على فسخها، إضافة إلى عوامل اجتماعية مرتبطة بمفهوم "الهجرة" في أذهان العائلات المصرية وقدرتهم من خلالها على تحقيق الأحلام؛ إذ يُعتبر السفر للعمل أو (الهجرة) حلمًا تتوارثه العائلات المصرية عبر الأجيال، ولكنهم حين يهاجرون يجدون أن الواقع في كثير من الأحيان أصعب من إمكانية تحقيق الحلم، ولكنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون اتخاذ قرار العودة، أو حتى التحدث عن ذلك مع أهاليهم في مصر لأنهم لا يريدون أن يخيبوا آمال عائلاتهم فيهم أو أن يوصموا بالفشل من مجتمعاتهم.

تشير نتائجنا أيضًا إلى أن غالبية المهاجرين المصريين يأتون إلى الأردن بمفردهم. في حين يمكن لبعضهم أن يجلبوا عائلاتهم لاحقاً للاستقرار في الأردن، فإن معظمهم يبقون في الأردن بمفردهم ويعودون إلى مصر فقط في فترات الإجازة. تعود أسباب ذلك إلى أن بعض العمال يرغبون في أن تبقى عائلاتهم في مصر بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة في الأردن وعدم قدرتهم على تلبية متطلبات الحياة، ولكن يمكنهم تحويل الأموال إلى عائلاتهم بما يكفي لتعيش حياة لائقة في مصر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الأردنية أصبحت أكثر تشدداً فيما يتعلق بجلب العائلات. على سبيل المثال، خلال الفترة التي شملتها هذه الدراسة، لم يسمح الأردن بهجرة العائلات معًا. يعود السبب في ذلك إلى رغبة الحكومة في تقييد عدد المهاجرين القادمين إلى الأردن. وفقًا لاتفاقيات التعاون بين الأردن ومصر، يسمح للعامل بالعمل في الأردن لفترة محددة فقط. وهذا يتعارض مع فكرة جلب العائلات للعيش في الأردن، والتي تُشير نحو الاستقرار. كذلك تمت ملاحظة أن الرجال

في غالبية العائلات المستقرة في الأردن يعملون في قطاع البناء أو الخدمات. حيث لا يمكن للمهاجرين العاملين في قطاع الزراعة جلب عائلاتهم إلى الأردن بسبب الظروف الصعبة، باستثناء في حالات نادرة يستأجر فيها العامل المصري مزرعة تجاريًا يعيش هو وأفراد عائلته فيها ويعملون فيها.

المراجع

Abdelfattah, D. (2020). Egyptian Labour Migration in Jordan. School of Global Affairs and Public Policy, The American University in Cairo. Paper No.12.

Al Ntour, E., (2018). Where do the Egyptian workers live in Jordan. Ethical Journalism Network. Available at https://ethicaljournalismnetwork.org/egyptian-workers-jordan (Accessed 19 October 2022)

Al-Qadi, N & Lozi, B (2017). The Impact of Middle East Conflict on the Jordanian Economy. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 7, No. 7, pp. 331-341

تقرير الإحصاءات السنوي 2015-2016. (2017). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.

Audrey, L. (2020). Egyptian Workers in Jordan Hopeful despite Syrian Influx. The Cairo Review of Global Affairs. Available at https://www.thecairoreview.com/midan/egyptian-workers-hopeful-despite-syrian-influx/ (Accessed 19 October 2022)

Awad, I. (2021). On the occasion of the pandemic: Reflections on Egyptian labour migration. International Migration, Vol. 59, pp. 281 - 284

Center for Migration and Refugee Studies, American University in Cairo. (2020). Linking human capital, labour markets and international mobility: An assessment of challenges in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia. International Centre for Migration Policy Development (ICMPD). Available at https://www.icmpd.org/file/download/53066/file/LMS_EN_web.pdf (Accessed 19 October 2022)

Dajani Consulting. (2019). Jordan: education, labour market, migration. Annex B to "Dutch labour market shortages and potential labour supply from Africa and the Middle East" (SEO Report No. 2019-24)

Gerasimos Tsourapas (2022). MAGYC Working Paper (Migration Governance and Asylum Crises): The Jordan Compact. Available at [https://www.magyc.uliege.be/upload/docs/application/pdf/2022-05/d.2.6_v3_april2022.pdf] (Accessed 25 April 2023)

Hartnett, A (2019). REFLECTIONS ON THE GEOPOLITICS OF REFUGEES AND DISPLACED PERSONS. The Effect of Refugee Integration on Migrant Labor in Jordan. Review of Middle East Studies, Vol. 52, No. 2, pp. 263-282.

ILO. (2017). Migrant Domestic and Garment Workers in Jordan. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_554812.pdf (Accessed 19 October 2022)

IMF, March (2020). IMF Executive Board Approves US$1.3 billion Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility for Jordan. Available at https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/25/pr20107-jordan-imf-executive-board-approves-us-1-3-bn-extended-arrangement-under-the-eff (Accessed 19 October 2022)

دائرة الإحصاءات الأردنية (2018). كتاب الإحصاء السنوي 2018 متاح على الرابط: https://dosweb.dos.gov.jo/ar/products/jordan-in-figure/2018/ (تم الوصول إليه في 25 نيسان 2023)

دائرة الإحصاءات الأردنية (2020). الأردن في أرقام، متاح على الرابط: https://dosweb.dos.gov.jo/ar/products/jordan-in-figure/2020/ (تم الوصول إليه في 25 نيسان 2023)

دائرة الإحصاءات الأردنية (2021). الأردن في أرقام، متاح على الرابط: https://dosweb.dos.gov.jo/ar/products/jordan-in-figure/2021/ (تم الوصول إليه في 25 نيسان 2023)

دائرة الإحصاءات الأردنية (2022). الكتاب الإحصائي السنوي الأردني متاح على الرابط: https://dosweb.dos.gov.jo/ar/products/statistical_year_book/2022/ (تم الوصول إليه في 25 نيسان 2023)

وزارة المالية الأردنية (2020). النشرة المالية الحكومية لشهر كانون الأول.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية. (2012). تقرير دراسة العمال المهاجرين. متاح على الرابط: https://jordankmportal.com/resources/migrant-workers-study-report (تم الوصول إليه في 19 تشرين الأول 2022)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية. (2012). الاقتصاد غير الرسمي في الأردن.

Kandah, A. (2019). Labour migration and the Jordanian labour market. Jordan Times. Available at https://www.jordantimes.com/opinion/adli-kandah/labour-migration-and-jordanian-labour-market (Accessed 19 October 2022)

Kuttab, D. (2021). Egyptian Laborers in Jordan: forgotten during Covid-19. Heinrich Boll Stiftung Palestine and Jordan. Available at https://ps.boell.org/en/2020/04/30/egyptian-laborers-jordan-forgotten-during-covid-19 (Accessed 19 October 2022)

Leading Point Management Advisory Services (2016) Migrant Workers Study Report. Available at: https://jordankmportal.com/resources/migrant-workers-study-report

Lenner, K., and & Turner, L. (2019) Making Refugees Work? The Politics of Integrating Syrian Refugees into the Labor Market in Jordan, Middle East Critique.

Rahman, F. (2020). Jordan issues $1.75bn double tranche eurobond to boost finances amid Covid-19 pandemic. The National News. Available at https://www.thenationalnews.com/business/economy/jordan-issues-1-75bn- double-tranche- eurobond-to-boost-finances-amid-covid-19-pandemic-1.1042248 (Accessed 19 October 2022)

Sabados, L. 2020. In Jordan, migrants suffer the most but are largely invisible during Covid-19. Ethical Journalism Network. Available at https://ethicaljournalismnetwork.org/in-jordan-migrants-suffer-the-most-but-are-largely-invisible-during-covid-19 (Accessed 19 October 2022)

تمكين. (2014). حقوق منسية – ظروف عمل ومعيشة العمال المهاجرين في القطاع الزراعي في الأردن. تم استرجاعه من: حقوق_منسية_-_ظروف_عمل_ومعيشة_العمال_المهاجرين_في_القطاع_الزراعي_في_الأردن. pdf (tamkeen-jo.org).

تمكين. (2020). العمل في الأوضاع غير المستقرة: وضع العمال في الاقتصاد غير الرسمي. متاح على: https://mail.tamkeen-jo.org/upload/Work_in_Volatile_Situations-_Status_of_Workers_in_the_Informal_Economy%20%281%29.pdf (تم الوصول في 19 تشرين الأول 2022)

Werman, A. (2020). Jordan's rising economic challenges in the time of COVID-19. Available at https://www.mei.edu/publications/jordans-rising-economic-challenges-time-covid-19 (Accessed 19 October 2022)

Zohry, A. and Abou Hussein, S. and Hashem D. (2020). The Impact of the Syrian Influx on Egyptian Migrant Workers in Jordan. School of Global Affairs and Public Policy, The American University in Cairo. Paper No.13.

للتواصل مع المؤلفين

روان الربيحات، مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين
rawan.rbehat@irckhf.org

اقتراح للتنسيق المرجعي

دعاء عجارمة، روان ربيحات، داليا حداد وميسرة الدماغ (2023). العمالة المصرية الوافدة في الأردن، ورقة عمل مِدق. عمان، الأردن: مِدق. متاح على الرابط:

صورة الغلاف

عمال بعد الانتهاء من رش المبيدات في مزرعة أبو كِشِك في محافظة المفرق – الأردن. الصورة بواسطة سيرسا أباظا / IWMI. CC-BY-NC.

التمويل

تم تمويل هذا العمل من خلال صندوق أبحاث التحديات العالمية (GCRF) التابع لـ UKRI مرجع المنحة: ES/S007415/1. صندوق GCRF هو صندوق بقيمة 1.5 مليار جنيه إسترليني لمدة خمس سنوات يهدف إلى معالجة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية.

معلومات الترخيص

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي – ترخيص غير تجاري (CC BY-NC 4.0).
بموجب هذا الترخيص، يجب عليك إعطاء الاعتماد المناسب، وتقديم رابط إلى الترخيص وإلى الموقع الإلكتروني لـ MIDEQ، إذا تم الإشارة إليه رقميًا، وقم بتحديد ما إذا تم إجراء تغييرات. يمكنك القيام بذلك بأي طريقة معقولة، ولكن ليس بأي طريقة توحي بأن المُرَخَّص يفوضك أو يفوض استخدامك. لا يجوز لك استخدام هذه المادة لأغراض تجارية.

وجهات النظر المطروحة في هذه الورقة هي وجهات نظر المؤلفين ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المؤسسات التي ينتمون إليها، أو جامعة كوفنتري أو ممولي مشروع MIDEQ UK Research and Innovation (UKRI) أو صندوق أبحاث التحديات العالمية (GCRF) أو وكالة التنمية الدولية لجمهورية أيرلندا Irish Aid ، كما لا يتحمل ممولي MIDEQ أي مسؤولية عن أي استخدام للمعلومات الموجودة هنا.

للتواصل مع ميديك MIDEQ

مركز الثقة والسلام والعلاقات الاجتماعية (Centre for Trust, Peace and Social Relations (CTPSR
جامعة كوفنتري IV ، Coventry University، 5 إنوفيشين فيليج Innovation Village
شارع شيتا Road Cheeta، كوفنتري CV1 2TL ، Coventry، المملكة المتحدة
هاتف: +44 24 7765 1182
البريد الإلكتروني: mideq@coventry.ac.uk